



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر البعد الأمني على التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية

إعداد

ولاء أحمد عبد الرحمن بلعاوي

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2023

أثر البعد الأمني على التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية

إعداد

ولاء أحمد عبد الرحمن بلعاوي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/09/14م، وأجيزت:



التوقيع



التوقيع



التوقيع

د. إبراهيم أبو جابر

المشرف الرئيس

د. أيمن يوسف

الممتحن الخارجي

د. رائد تعيرات

الممتحن الداخلي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من حضور الكلام في حضرتهما غياب نكرة... والأحرف نكران
جميل لعظمتها وكل الكلمات اختصارات ومجازات لا تشبه أيا من عطاءاتهما... فبأي حق أقولهما
وبأي حق تنطقهما الجمل...

لك أمي... احتياجي الدائم الذي لا أخجل ولا يخذل... التي صدقت حلمي ولولاها ما صار حقيقة...
إلى من خسئت الحروف في تعريفها... أهديك هذا وأكثر...

لك أبي... بعد خالقي سبحانه صانعي... الضوء في ظلمة طريقي... الأمان الحق في كل مرة ينتابني
الشعور بالخوف... اليقين بين طيات الشك...

أهديه لزوجي خلدون... خليل القلب وشقيق الروح... الذي ساندني بفخر... وشجعني بعزم...
ولطالما أحاطني بهالة تفاؤل وأمل...

لأجمل عطايا الله... أطفالي... أهديهم هذا ومستقبلي في سبيل مستقبلهم... علني لهم أكون فخرا...
لقصب السكر... ريان... الذي رافقني في طريقي للجامعة... أحتضنه في رحمي... ويحرسني
بوجوده الله... ثم أكملت مسيري به أحاول سريعا أنهيه لأعود بعد يوم طويل أحتضنه...
لريحانة القلب... قطر الندى... أنيسة روجي... التي طرحت على قلبي بركة حب لا تضاهي...
وصبت من الحنان في فؤادي صبا...

إلى سندي وعضدي وساعدي اخوتي... لطربي الموسيقي "لؤي"... لعزوتي بلا تكلؤ... "محمد"...
للتوأم الجميل "عبد الرحمن وعبادة"... لغاليتي الأحن على أطفالي "زينة"... لابن قلبي "زين الدين"

أهديه إلى كل طالب علم يسعى إلى كسب المعرفة

إلى الشهداء الأبرار... والأسرى البواسل... والجرحى الميامين...

إلى جنود مجهولين... إلى كل يد وقلب سار معي درب الإنجاز...

وليكن إهداء بصفة عار على كل من باع وخان... ولكل من أسقط الحق من الحق...

الشكر والتقدير

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به على من إتمام هذا البحث المتواضع ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر: أستاذي المشرف الدكتور ابراهيم أبو جابر على ما خصني به من التوجيه والتصويب، وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع، وإلى كل من قدم لي الدعم والمساندة.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى، والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه على ذلك قدير.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر البعد الأمني على التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: ولاء أحمد عبد الرحمن بلعادي

التوقيع: ولاء بلعادي

التاريخ: ٢٠٢٢/٩/١٤

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام
1	1.1 مقدمة الدراسة
3	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 تساؤلات الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
5	1.5 أهداف الدراسة
5	1.6 فرضية الدراسة
6	1.7 منهج الدراسة
7	1.8 حدود الدراسة
8	1.9 الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي، وخلفية تاريخية عن تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية
16	2.1 مفهوم إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي
21	2.2 أهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية
22	2.3 آليات تنفيذ إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي
24	2.4 المحددات الداخلية للإستراتيجية الإسرائيلية

2.5	المحددات الخارجية للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	32
2.6	الخلفية التاريخية لتطبيع الدول العربية علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي	41
46	الفصل الثالث: تأثير تطبيع الدول العربية على الصراع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية	46
3.1	مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية والأمن العربي	47
3.2	التطبيع خطوة جديدة على طريق إقامة ما تسمى "إسرائيل الكبرى"	48
3.3	التحول من الصراع مع الكيان الإسرائيلي إلى التسوية	49
3.4	آثار وتبعات التطبيع العربي - "الإسرائيلي" على القضية الفلسطينية	51
55	الفصل الرابع: أثر إستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي في استمالة الدول العربية للتطبيع	55
4.1	مخاوف إسرائيل الأمنية ودوافعها للتطبيع	56
4.2	انعكاس اتفاقيات التطبيع على العلاقات بين الطرفين (الكيان الإسرائيلي - الدول العربية المطبعة)	60
4.2.1	أبرز أشكال التطبيع بين "الكيان الإسرائيلي" والدول العربية	61
4.2.2	التعاون الأمني الاستخباراتي بين الطرفين	65
69	النتائج والتوصيات	69
72	المراجع العلمية	72
b	Abstract	

أثر البعد الأمني على التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية

إعداد

ولاء أحمد عبد الرحمن بلعاوي

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر إستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي على التطبيع مع الدول العربية، كما هدفت الدراسة أيضا للتعرف إلى نظرية الأمن الإسرائيلية وتوظيفها في خدمة مصالح "إسرائيل"، إضافة لدراسة أثر البعد الأمني ودوره في رفع وتيرة تطبيع الدول العربية علاقتها مع "إسرائيل"، وتأثير التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية على علاقة الدول العربية مع إيران، وبيان دور إيران المبطن في استمالة وجذب الدول العربية ودفعها باتجاه تطبيع علاقتها مع "إسرائيل"، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج التاريخي حيث سردت الدراسة تاريخ تطبيع الدول العربية مع إسرائيل، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظراً لمناسبته لطبيعة الدراسة، وقدرته على وصف وتحليل الإستراتيجية التي اعتمدت إسرائيل فيها على تطبيع علاقتها مع الدول العربية المجاورة لها أولاً؛ و من ثم الامتداد إلى الدول العربية الأخرى. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، منها: أن إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي شهدت تحولات في بنائها الهيكلية نتيجة لتغير طبيعة التهديدات المحيطة بالكيان الإسرائيلي، حيث بدأت تستوعب التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، كما أن التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي كان وراء العديد من المشكلات والأزمات المتعلقة في أمن الدول العربية وعلاقتها اتجاه القضية الفلسطينية، وعلى ضوء النتائج، توصي الدراسة بالعديد من التوصيات، أهمها: العمل الممنهج والمدرّس لإلغاء الانقسام السياسي بين شطري الوطن للتمكن من مواجهة خطر توظيف الإستراتيجية الأمنية لدولة الكيان الإسرائيلي

لاستقطاب الدول العربية للتطبيع معها، كذلك ضرورة تنشيط عمل وزارة الخارجية الفلسطينية لتوطيد

العلاقات مع نظيرتها في الدول العربية للتوعية بمخاطر التطبيع على مصير القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: البعد الأمني؛ التطبيع؛ الكيان الإسرائيلي؛ الدول العربية.

الفصل الأول

الإطار العام

1.1 مقدمة الدراسة

ارتبطت المعضلة الأمنية الإسرائيلية مع قيام وتأسيس الكيان الإسرائيلي مباشرة عام 1948، لأنه كيان أسس بالحديد والنار أي على أراضي فلسطين التاريخية ووطن الشعب الفلسطيني، إلا أن انعدام توافر الأمن لدى اليهود عموماً هو وليد ظروف تاريخية تعود جذورها إلى آلاف السنين فمنذ دخولهم إلى البلاد بقيادة "يوشع بن نون" بدأت الخلافات الحادة بين اليهود والشعبيين الكنعاني والفلسطيني، حتى سقوط (ما يسمى) دولة يهوذا أمام البابليين سنة 587 ق.م، مما أدى إلى تشتيتهم إلى جماعات ترامت في أنحاء العالم في مجتمعات أجنبية وغريبة عليهم، كل ذلك انعكس على العقيدة الإسرائيلية بتصدرها الجانب الأمني (زروقة، 2016، صفحة 134).

ويمثل موضوع الأمن القومي أهم الأهداف الإستراتيجية للكيان الإسرائيلي، من أجل الحفاظ على أمن الكيان الإسرائيلي اتجاه التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات على المستوى الداخلي والخارجي التي ترتبط بمعطيات الوضع الراهن على الساحة الداخلية ونظريتها الإقليمية إضافة للتحويلات السياسية في كل من المستويات الداخلية والإقليمية والدولية (الفاعوري، 2011، صفحة 1).

بلورت إسرائيل إستراتيجية لمفهوم الأمن لديها وسبل تحقيقه فقامت بتوظيف كافة مصادرها السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، كما أنه يسجل للقادة الإسرائيليين نجاحهم في صياغة الرواية التاريخية لجذور الصراع ومسبباته، وإقناع الرأي العام في كل من إسرائيل وأمريكا وأوروبا بصدق روايتها لفترة زمنية طويلة (الفاعوري، 2011، صفحة 2).

نتج عن الصراع العربي الإسرائيلي منظومة مفاهيمية أبرزها "مفهوم التطبيع" وهو ظاهرة في العلاقات الدولية، فهو يعد إرثاً تاريخياً طويلاً مورس ولا يزال يمارس بآليات وطرق مختلفة وذلك من خلال تتبع السياق الزمني و التاريخي الذي حدث ولا زال يحدث فيه، وكون التطبيع يعد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية والدول، وذلك لأن الدول لا تسعى إلى تأييد الصراع مع الدول الأخرى، فالتطبيع يعد ظاهرة سياسية تأتي ضمن احتياجات سياسية ومجتمعية تهدف لإعادة ترتيب العلاقات والأمور العالقة بين الدول لسابق عهدها، المتمثلة في علاقات حسن الجوار و التعاون بكافة أشكاله لإرجاع الوضع كالذي كان عليه قبل نشوب الحرب واندلاع الأزمات و تفاقمها، وذلك من خلال قيامها في مفاوضات و عمليات لتسوية الصراع تضمن لكافة أطراف الصراع مصالحها التي شنت الحرب لأجلها أو كانت سبباً لتفاقم الأزمات بين الدول (داوود، 2002، صفحة 2).

وفي حالة الصراع التي تعيشها الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي فقد اعتبرت دولة عدوة لعقود عديدة، والتزمت ورفضت كافة أشكال ومظاهر التطبيع معه قبل أن يتم التوصل لحل للقضية الفلسطينية يكون عادل وشامل لكافة تبعاتها، لكن الوضع اختلف عند قيام جمهورية مصر العربية عند قيامها في توقيع معاهدتي السلام مع الكيان الإسرائيلي عام 1979 بشكل منفرد بدون أن تشرط وجود حل للقضية الفلسطينية التي تعتبر محور الصراع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وفي عام 1993 قامت منظمة التحرير الفلسطينية في توقيع على اتفاقية أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، وفي سنة 1994 ووقعت المملكة الأردنية الهاشمية اتفاق سلام مع "إسرائيل"، ولم تسهم اتفاقيتي السلام كل من الأردن مصر مع الكيان الإسرائيلي في إيجاد حل للقضية الفلسطينية والحال نفسه لاتفاق أوسلو، فعملياً على أرض الواقع ازدادت إسرائيل تطرفاً وحدة في ممارساتها الاحتلالية اتجاه الشعب الفلسطيني، وأصبح واضحاً أنه لا توجد علاقة للتطبيع في حل للقضية الفلسطينية، وأن من قام من الدول العربية بالتطبيع فذلك لأسباب تخص الدولة نفسها، لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، صفحة 1).

تسارعت وتيرة تطبيع العلاقات بين الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، وتزايدت آليات تطبيع العلاقات، وتحقق تطبيع العلاقات من خلال عقد اللقاءات وتبادل الزيارات ونشر المقالات. في الصحف الإسرائيلية وغيرها من الآليات. النموذج القياسي الذي سيتم مناقشته في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بالهاجس الأمني للكيان الإسرائيلي فقد عمق التهديد الإيراني علاقات بعض دول الخليج معها، فقد صرح ولي العهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان في أبريل 2018 عند سؤاله من قبل مجلة التايم الأميركية عن مدى توافق بين مصالح الم ملكة مع "إسرائيل"، فقال: "لدينا عدو مشترك، تبدو أن هنالك العديد من المجالات المحتمل للتعاون بها" (vick, 2018, p. 10) ، وبناء على ما تم استعراضه ستسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر و دور الجانب الأمني لدى الكيان الإسرائيلي على التطبيع مع الدول العربية وبناء علاقات معها تحت بند حماية المصالح المشتركة بينهم ومواجهة العدو المشترك -إيران-.

1.2 مشكلة الدراسة

يعاني الكيان الإسرائيلي منذ نشأته من أزمة وجود حقيقية وقد تصاعدت الأزمة بالتحديات والصراعات التي واجهته سواء على مستوى الجبهة الداخلية أو على مستوى ما يحدث من تطورات إقليمية و دولية، حيث لعبت هذه المتغيرات دورا كبيرا في إعادة توجهات الإستراتيجية الأمنية، وعلى وجهه الخصوص بعد أن فشلت في ترسيخ الوجود الإسرائيلي في أذهان دول العالم العربي والإسلامي، وبهذا تتمثل مشكلة الدراسة في سعي الكيان الإسرائيلي دائما إلى خلق وإيجاد بيئة إقليمية من الدول العربية والإسلامية لتتعايش معه بعيدا عن التفكير في الصراعات والحروب، وسعيه للبقاء متفوقا على دول الجوار في المجال الأمني والعسكري بمختلف أنواعها القتالية على المستويين التقليدي و النووي إضافة إلى المجالات الأخرى وذلك ضمن أهداف إستراتيجية الأمن القومي لديه، قدرته على توظيف المتغيرات

في الساحة الإقليمية وخصوصا ثورات الربيع وما نتج عنها من حالة عدم الاستقرار لخدمة مصالحه وخصوصا مع دول الخليج العربي تحت بند الحماية من العدو المشترك إيران، وعليه ستجيب هذه الدراسة على تساؤلها الرئيسي: ما هو أثر البعد الأمني على تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية؟

1.3 تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: "ما أثر إستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي على التطبيع مع الدول العربية؟" ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للدراسة التساؤلات التالية:

1. ما هو أثر البعد الأمني ودوره في رفع وتيرة تطبيع الدول العربية مع إسرائيل؟
2. ما محددات إستراتيجية الأمن القومي لدى الكيان الإسرائيلي؟
3. كيف استطاع الكيان الإسرائيلي توظيف تخوفات الدول العربية وخصوصا دول الخليج من نفوذ إيران في المنطقة واستمالتها لتطبيع العلاقات معها؟
4. ما تأثير تطبيع الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي على مستقبل حل القضية الفلسطينية؟

1.3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تدرس موضوع غاية في الأهمية وهو قضية البعد الأمني لدى الكيان الإسرائيلي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية، وخاصة بعد تسارع وتيرة تطبيع الدول العربية مع إسرائيل، حيث تهافتت كل من الإمارات، البحرين، السودان والمغرب، ومن هنا فإن تناول الدراسة لهذا الموضوع يرتبط بقوة مع إستراتيجية الأمن الإسرائيلية لأنها ستسهم في توضيح جدلية التطبيع باعتبار البعد الأمني عنصرا راسخا ومرتكزا أساسيا لدى الفكر الصهيوني في دفع مسار التطبيع وتنامي موجته في الآونة الأخيرة.

1. أهمية علمية: تسهم الأطروحة في فهم تأثير إستراتيجية الأمن القومي لإسرائيل على التطبيع مع الدول العربية.

2. أهمية سياسية: تساهم في صياغة السياسات الخارجية للدول العربية تجاه التطبيع مع إسرائيل.

3. أهمية بحثية أكاديمية: تسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية ببحث يتناول قضية حالية ومهمة.

1.5 أهداف الدراسة

هدفت دراسة التعرف إلى أثر إستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي على التطبيع مع الدول العربية، ويتفرع عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة أثر البعد الأمني ودوره في رفع وتيرة تطبيع الدول العربية مع إسرائيل.

2. التعرف على نظرية الأمن الإسرائيلية، وتوظيفها في خدمة مصالح إسرائيل.

3. دراسة مردودات التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية على العلاقات الإيرانية العربية.

4. بيان دور إيران غير المباشر في استمالة وجذب الدول العربية ودفعها باتجاه تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

1.6 فرضية الدراسة

تسعى إسرائيل منذ تأسيسها لتوظيف كافة الوسائل والأساليب إلى تطويع الإرادة العربية وذلك بمساعدة الإدارة الأمريكية بغية الوصول إلى اتفاقيات سلمية غير متكافئة تستطيع من خلالها الوصول إلى تحقيق مطالبها غير المتناهية، وعليه تفترض هذه الدراسة ما يلي:

1. لعب الهاجس الأمني لدى الكيان الإسرائيلي دورا في دعم مشروع تطبيع الكيان الإسرائيلي لعلاقاته مع الدول العربية.

2. يضر التطبيع الإسرائيلي العربي كثيرا بالقضية الفلسطينية بما فيه من مضامين سياسية واقتصادية وغيرها.

1.7 منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهجين التاليين:

1. المنهج التاريخي

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لدراسة الجذور التاريخية والدينية للفكر الأمني الإسرائيلي وأيضا للتحدث عن محطات تطور الفكر الأمني الإسرائيلي منذ قيام الكيان الإسرائيلي، ومحاولة فهم مضمون إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، إضافة إلى دراسة جذور تطبيع الدول العربية مع إسرائيل.

2. المنهج الوصفي التحليلي

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتقديم الظاهرة وتحليل أبرز النقاط الرئيسية التي تميز ظاهرة الدراسة وتصف طبيعتها ونوع العلاقة بين متغيراتها وأسبابها، والمتغيرات المؤثرة في إستراتيجية الأمن القومي لدى الكيان الإسرائيلي، كما تقوم الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة ظاهرة التطبيع وتطور العلاقات بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني وكيف لعبت التغيرات العاصفة في المنظومة العربية في تقاطع المصالح الصهيونية مع بعض الدول العربية وتنامي العلاقات بينهما في الآونة الأخيرة، كما قامت الدراسة بتحليل دور هذه الإستراتيجية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية ومكانتها في الوطن العربي والعالم.

3. المصادر الأولية والثانوية

استخدام مصادر أولية مثل وثائق حكومية وتقارير أمنية للحصول على معلومات مباشرة حول الأمور المتعلقة بالأمن والتطبيع، كذلك استخدام مصادر ثانوية مثل الأبحاث والدراسات السابقة لملء الفجوات في المعرفة ولتوجيه البحث.

4. المقابلات الميدانية

امت الباحثة قامت بإجراء مقابلات مع مجموعة متنوعة من المصادر المعنية بموضوع البحث. هذه المصادر تشمل خبراء في الشؤون الدولية والأمن، ومسؤولين حكوميين في إسرائيل والدول العربية، وأكاديميين مختصين في العلاقات الدولية والأمن، حيث تم استخدام هذه المقابلات لفهم وتحليل وجهات نظر المختصين وصناع القرار حول التطبيع والأمن في الشرق الأوسط، وكذلك للكشف عن أفكارهم وتوجهاتهم بشأن مستقبل القضية الفلسطينية والعلاقات الإقليمية، ويمكن للمقابلات الميدانية أن تسهم بشكل كبير في توجيه البحث وتوفير رؤى قيمة حول الأمور المعقدة المتعلقة بالأمن والتطبيع في المنطقة.

5. مصادر الأطروحة

تمثل مصادر الأطروحة الأساسية المرجعية للباحثة. تشمل هذه المصادر الأولية والثانوية الوثائق الرسمية، والتقارير الحكومية، والدراسات الأكاديمية المتخصصة في مجالات الأمن والسياسة الإقليمية، تم تحليل هذه المصادر بعمق للحصول على معلومات دقيقة ومفهومة حول سياق الأمن والتطبيع في المنطقة، وكذلك لدعم وتوجيه البحث والتحليل، ويمكن لهذه المصادر أن تساعد في إظهار التطورات التاريخية والاتجاهات الأمنية والسياسية التي تؤثر على التطبيع وإستراتيجية الأمن القومي لإسرائيل.

1.8 حدود الدراسة

حددت الباحثة الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الزمانية: من 2009-2020 فترة تولي نتنياهو الحكم.

الحدود المكانية: الكيان الإسرائيلي والدول العربية التي طبعت علاقاتها مع إسرائيل.

الحدود الموضوعية: أثر إستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي على التطبيع مع الدول العربية.

1.9 الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة الأنباري، أحمد (2014)، إستراتيجية الأمن الإسرائيلية

هدفت دراسة الأنباري إلى تسليط الضوء على متطلبات إستراتيجية الأمن الإسرائيلي المتمثلة في تحقيق الأمن بالاستيطان، والحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز أمن إسرائيل الإقليمي. فالموضوع الأمني بالكيان الإسرائيلي يعد من الموضوعات ذات الأولوية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من أجل تحقيق الحالة الأمنية المرغوبة بإسرائيل ومن أجل ذلك سخرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كافة إمكانياتها، وذلك لإدراكها أن تحقيق عنصر الأمن أمرا يعد غاية في التعقيد، كون أن صراعها مع الدول المحيطة بها هو صراع مستمر و دائم، وبالتالي، فإن "إسرائيل" تسعى جاهدة لتبني عقيدة عسكرية ترى من خلالها الرد على التهديدات الأمنية المحتملة. لكن الأنباري شدد في دراسته على حقيقة لا جدال فيها وهي أن أمن إسرائيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعترافها الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967 وقد تحقق أمنها بانسحاب قواتها من الأراضي العربية التي تحتلها في سوريا ولبنان.

دراسة إسماعيل، زورقة (2016) الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت و المتغير

هدفت دراسة إسماعيل إلى تسليط الضوء على أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تتكون من مجموعة من المنطلقات تتميز بها عن غيرها من الاستراتيجيات الأمنية الأخرى، والتي لها تأثير بشكل حتمي ومباشر في عملية تطبيقها و طرق ممارستها، كونها تعد تعبيرا لتصور شامل للقواعد الهامة التي يتوجب الرجوع لها، وتعتمد في تحديد مسارها الرئيسي، وذلك منذ أن شنت إسرائيل أول حرب لها عام 1948 ولغاية يومنا هذا، فإستراتيجية الأمن الإسرائيلي تعيد النظر بإدراكها وقراءتها لجميع المخاطر والتهديدات التي تحيق بها، فبعد أن تعودت على نمط محدد من الحروب مع دول محددة، أصبح هنالك

تتأرجح بين تهديدات لا تماثلية، وتهديدات جديدة أكثر حدة ومن أبرز نتائج الدراسة تعتبر الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مجالها الجيوبوليتيكي الحيوي متغيرا تابعا لمجموعة من المتغيرات التي ساهمت في بلورتها، و يتعلق الأمر بكل من المتغيرات الداخلية و الخارجية و أن أداء الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مختلف مراحلها ليس مطلبا رسميا فقط بل هو مطلب العديد من القوى المجتمعية، التي تنادي بضرورة إبقاء إسرائيل الدولة التي لا تقهر في المنطقة إضافة إلى أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تمتاز بالثبات و التغيير في نفس الوقت، فهي من جهة في حركة و ديناميكية مستمرة لمعالجة النكبات و الاهتزازات التي تعانيها، ومن جهة أخرى فهي تحافظ على المبادئ العامة والخطوط العريضة لها، والتي هي مجموعة من التصورات والإدراك للتهديدات التي تتعرض لها إسرائيل مع الحفاظ على سلوكياتها العدوانية تجاه مختلف فواعل المنطقة.

دراسة البزور، مي (2017) التطبيع ما بين ثنائية الرفض والقبول

هدفت دراسة البزور إلى تسليط الضوء على ظاهرة التطبيع بين المحتل المستعمر وصاحب الأرض في سياق أراضي الفلسطينيين والأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في اتباع سياسة الاستيطان الاستعماري وذلك في حقل علم النفس الاجتماعي وعلم النفس السياسي، كما أن الدراسة قامت في توصيف مواقف الفلسطينيين والعرب اتجاه قضية تطبيع العلاقات مع الإسرائيليين والتي تم حصر معظمها في ثنائية بين الرفض والقبول دون البحث في الحدود الفاصلة بين هذا الرفض وذلك القبول، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: رغم وجود جذور تاريخية سابقة تقيّد بزعة قاعدة الرفض الفلسطيني الشامل للمشروع الاستعماري الاستيطاني برمته للتطبيع مع فكرة إسرائيل، شكل اتفاق أوسلو قطيعة مع ماضي منظمة التحرير الفلسطينية الثوري عبر التطبيع مع فكرة الصهيونية بإقراره الاعتراف بدولة إسرائيل وبحقها التمتع بالأمن ونبذ العنف. ومن وجهة نظر علم النفس السياسي والاجتماعي تتطلب عملية التسوية السلمية تجديدا في الخطاب السياسي ويعمل على إحداث تغيير في

سيكولوجية الجامعة من خلال تغيير النظرة إلى الذات وإلى التاريخ وإلى الآخر، بمعنى إعادة الصياغة للحدود النفسية والاجتماعية بين المجموعتين.

دراسة مالك، فضيلة ودركي، إيمان (2018)، محددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

هدفت دراسة كل من مالك والدركي إلى تسليط الضوء على المتغيرات التي حصلت في كل من البيئة الداخلية والخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، التي كان لها تأثير على طبيعة وكيفية التهديدات التي وجهت للأمن الإسرائيلي، إلا أن مضمون الإستراتيجية لديها بقي ثابتاً، وكتفت إسرائيل في محاولة تكيف آلياتها وفق ما يناسب الوضع القائم، كما ركزت الدراسة على أن الفكر الأمني لدولة "إسرائيل" تركيز في مراحلها جميعها على أهمية للقوة العسكرية، كما أن سياسات الردع والاستباقية في الحروب لتحقق أمنها، والذي يعني من وجهة نظرها حماية حدودها من الاعتداءات الخارجية والدفاع عن وجودها عن طريق تعظيم إمكانياتها العسكرية، في ظل عدم وضوح بيئتها الأمنية الإقليمية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن مفهوم إستراتيجية الأمن الإسرائيلية يعتبر ويصنف على أنه مفهوما مرناً، لمواكبته المتغيرات على المستوى الداخلي وكذلك متغيرات على المستوى الإقليمي والدولي، بصرف النظر عن حقيقة أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية تقوم على ركائز ثابتة ومتغيرة، فإن أهمها: عقيدة الردع ومفهوم المحيط الأمني، وهو مفهوم متغير يمكن تعديله وفقاً لمتطلبات أمن إسرائيل، بالإضافة إلى عامل العمق الاستراتيجي، بسبب الموقع الجغرافي، يعتبر عاملاً صعب نظراً للتحديات التي تواجه أمن إسرائيل.

دراسة الجندي، أحمد (2021): التحديات الإستراتيجية التي تواجه "إسرائيل" وعلاقتها بالأمن القومي

العربي

هدف الجندي في دراسته إلى توضيح أن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب يصدر تقرير سنوي في بداية كل عام ميلادي، لكن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي قام بإصدار

تقرير ثاني للعام 2021 وذلك نتيجة للمتغيرات الدولية والمحلية التي حدثت خلال النصف الأول من العام 2021، مما دفع المعهد إلى إصدار تقرير ثاني بشكل استثنائي نتيجة لتلك المتغيرات وأهمها وصول إدارة أمريكية جديدة أبرز قراراتها إعادة إيران للاتفاق النووي واستلام، بالتزامن مع استلام حكومة جديدة زمام الحكم في إسرائيل، إضافة إلى تصاعد الاشتباكات بين العرب واليهود داخل المدن الإسرائيلية. وتوصل الباحث للعديد من التوصيات والملاحظات بما يتعلق بتقرير الأمن القومي الإسرائيلي للنصف الثاني من العام 2021 أهما: إن توصيات التقرير تعكس التحولات بالرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، في ظل التغيرات بالأنظمة العربية المصاحبة لثورات الربيع العربي التي كشفت عمق المصالح المرتبطة بين مستوى الأمن القومي "للدولة الإسرائيلية" واستقرار أنظمة الحكم العربية الحالية خصوصا تلك الدول التي وصفها التقرير بدول الاعتدال.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Dehshiri. al, 2023) بعنوان: تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن

الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية: التهديدات ضد محور المقاومة

أشارت الدراسة إلى غرب آسيا هي منطقة حاسمة ومليئة بالصراعات في العالم. توجد نزاعات رئيسية بين العرب ونظام إسرائيل، ولكن علاقات السعودية مع إسرائيل بدأت في التطبيع منذ عام 2015. إيران، دولة تعتبر إسرائيل وبعض الدول العربية أعداء لها، أسست "محور المقاومة" لتوسيع نفوذها وأمانها في المنطقة. ومع ذلك، يبدو أن تطبيع العلاقات قد أضر بمحور المقاومة، وهذه الدراسة تهدف إلى تحليل ذلك. وبناءً على ذلك، كانت السؤال الرئيسي للدراسة هو كالتالي: ما هي التهديدات التي تشكلها تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل ضد محور المقاومة وتأثيرها على الأمن الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ أهمية هذه الدراسة الوصفية التحليلية تكمن في أن أي تهديد متطور ضد محور المقاومة المتمدد حول الجمهورية الإسلامية يمكن أن يؤثر على الأمن الوطني لإيران. أظهرت النتائج أن تطبيع العلاقات قد أدى إلى تهديدات ضد محور المقاومة، بما في ذلك دعم القوى المحلية

والانفصالية والمعارضة في الجمهورية الإسلامية في إيران ودعم القوى الإقليمية والدولية المعادة لمحور المقاومة في جميع أعضاء المحور، أي إيران وسوريا ولبنان واليمن والعراق.

دراسة (Michael Koplow, 2021) بعنوان: التطبيع العربي الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي

الفلسطيني

بحثت هذه الدراسة في موضوع تطبيع الدول العربية مع دولة إسرائيل حيث أشارت الدراسة إلى الاتفاقيات التي أصبحت معروفة باسم اتفاقات أبراهام، والتي وُقعت من قبل إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين على ساحة البيت الأبيض في 15 سبتمبر 2020، شكلت تحولاً تاريخياً في علاقات إسرائيل مع الدول العربية وتحدت عصرًا جديدًا من التعاون والحوار بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، قلبت أيضًا الحكمة التقليدية التي تقول إن التطبيع مع العالم العربي سيأتي فقط بعد تحقيق اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، وهو نموذج يهدف إلى تشجيع إسرائيل على التوصل إلى حل مع الفلسطينيين. ومع بدء السودان والمغرب في عمليات التطبيع مع إسرائيل بعد ذلك، واحتمال أن تنوي دول عربية أخرى القيام بذلك قريبًا، كيف يؤثر هذا على المشهد الإسرائيلي الفلسطيني؟ هل يمكن أن تكون منطقة أكثر اتصالًا تعود بالفائدة على الإسرائيليين والفلسطينيين وتعزز بيئة أكثر مناسبة لتحقيق السلام؟ تحل هذه الدراسة مدى تأثير سلسلة التطبيع بين إسرائيل والدول العربية في التقدم نحو حلا ثنائي الدولة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتقدم توصيات سياسية حول كيفية الاستفادة من اتفاقيات التطبيع لإحداث تغييرات ملموسة على الأرض يمكن أن تساعد في الحفاظ على فرصة حل الدولتين حتى تأتي ظروف سياسية أكثر حظًا.

دراسة (Quilliam & Vakil, 2020) بعنوان: اتفاقات أبراهام وتطبيع العلاقات بين إسرائيل

والإمارات العربية المتحدة

منذ توقيع اتفاقات أبراهام بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات) والبحرين في سبتمبر 2020، تطورت العلاقات بين إسرائيل والإمارات بسرعة، وبذلك فإن تطبيع العلاقات بين

إسرائيل والإمارات قوى مكانتهما الدولية والإقليمية، وسمح بتبادلات اقتصادية وفتح فرص إستراتيجية للتعاون في مجال الدفاع.

كما ساعد التطبيع على تعزيز مستويات متزايدة من التواصل الدبلوماسي وتهدئة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل قمم بغداد وقمة النقب واتفاقية إسرائيل-لبنان البحرية. يمكن أيضاً أن يساعد الهدف الذي تقوده الولايات المتحدة لإنشاء بنية أمنية إقليمية متكاملة في بناء الثقة والتعاون في مجال الدفاع بين حلفاء الولايات المتحدة.

يقوم هذا البحث بتقييم العلاقة بين إسرائيل والإمارات ويقدم حساباً شاملاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية منذ توقيع اتفاقات أبراهام. كما يقدم توصيات للاستفادة من هذه الاتفاقيات لضمان استمرار نجاحها وتحقيق التكامل الأمني الإقليمي.

دراسة (EISENKOT, 2019) بعنوان: إرشادات لإستراتيجية الأمن الوطني الإسرائيلي

منذ تأسيس دولة إسرائيل، واجهت الدولة العديد من التحديات الأمنية المعقدة، مما استدعى من قادتها صياغة مبادئ أمن وطني أساسية ووضع استراتيجيات استناداً إلى الإستراتيجية الوطنية لأمن الدولة التي وضعها زعيم إسرائيل المؤسس دافيد بن غوريون. إن صلاحيتها قد ثبتت عبر الزمن، في حين تم تكيف وضبط الاستجابات الخاصة لتلبية تحديات إسرائيل الحالية والمستقبلية.

بالنسبة لإسرائيل، ينبع التحدي الرئيسي في مجال الأمن من تطلعات إيران إلى التفوق الإقليمي وامتلاك قدرة عسكرية نووية ونطاق تأثير متصل من خلال العراق واليمن وسوريا ولبنان وقطاع غزة. وفي نفس الوقت، تواجه إسرائيل تغييرات اجتماعية داخلية. إلى جانب زيادة عدد السكان والقوة الاقتصادية والقدرات العلمية والتكنولوجية في البلاد، ظهرت تشققات مثيرة للقلق في المجتمع الإسرائيلي.

إن قيم الدولة تعكس سماتها على مستوى عميق، حيث تعمل كنوع من الإعلان الأساسي الذي يعبر عن هوية الدولة ورؤيتها وسبب وجودها. إنها تشكل أوسع مساحة مشتركة ثابتة لجميع السكان. ومن تلك القيم تستمد مصالح إسرائيل الوطنية الحيوية والمصالح الأمنية الحيوية. وإن أهم مصالح الأمن القسوى لدولة إسرائيل هي الحفاظ على سيادتها، وحماية أصولها الحيوية، وضمان سلامة سكانها.

الجغرافيا أيضا عامل بارز في الأمن القومي لإسرائيل. معظم سكان إسرائيل والبنية التحتية الحيوية موجودون ضمن الشريط الساحلي الضيق. وهذا هو الجزء الأكثر حرجية في أراضي الدولة، ويتعرض باستمرار للتهديد من قبل أنواع مختلفة من الصواريخ من السطح إلى السطح قادرة على إعاقة الحياة اليومية بشكل كبير، وتلف البنى التحتية الحيوية في المنطقة، وتعيق تحرك الوحدات الاحتياطية وحركة القوات إلى ومن مختلف المناطق.

التعقيب على الدراسات والأدبيات السابقة

من خلال سرد الدراسات والأدبيات السابقة فقد ظهر بوضوح بأن كل دراسة منها تركز على جانب معين من الجوانب التي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة، مثل: التركيز على الإستراتيجية الأمنية، والتركيز على التطبيع، بينما ركز البعض الآخر على دور إيران في بلورة الإستراتيجية الأمنية لدى الكيان الإسرائيلي وأيضا توظيف إسرائيل لخطر إيران في فرض نفوذها وسيطرتها في المنطقة لاستمالة الدول العربية لتطبيع علاقاتها معها وتشكيل قوة ردع أمني لمواجهة خطر إيران في المنطقة، استفادت الباحثة من هذه الدراسات من خلال الرجوع إلى الأدوات المستخدمة فيها لتطوير أداة الدراسة لتحديد مدى التوافق والاختلاف بين هذه الدراسات من أجل مقارنتها بالنتائج التي ستخلص إليها هذه الدراسة.

أولاً: أوجه الاتفاق بين دراستنا والأدبيات والدراسات السابقة

اتفقت بعض الأدبيات والدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع الأمن لدى دولة الاحتلال وبعض الدراسات تناولت موضوع تطبيع الدول العربية معها، وكذلك تتفق الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة بالمنهج المستخدم وهو المنهج الوصف التحليلي، ويلاحظ أن هذه الدراسات اتفقت فيما بينها على الخطوط العريضة بموضوع إستراتيجية الأمن، حتى أنها أتت بتفاصيل متطابقة إلى حد بعيد.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين دراستنا والأدبيات والدراسات السابقة

تمثل هذه الدراسة محاولة جديدة ومبتكرة لدراسة أثر البعد الأمني للكيان الإسرائيلي على عمليات التطبيع مع الدول العربية، وهو مجال لم يتم تناوله بمدى كافٍ في الأدبيات والدراسات السابقة. واعتمدت الباحثة على استنتاج أن معظم الأبحاث السابقة تناولت الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل بشكل عام دون التركيز بشكل خاص على تأثير البعد الأمني على تطبيع العلاقات العربية. على سبيل المثال، تناولت هذه الأبحاث قضايا مثل السياسة الخارجية الإسرائيلية والصراعات الإقليمية، ولكن لم تتعمق بشكل كافٍ في دراسة كيف يؤثر العنصر الأمني في القرارات المتعلقة بالتطبيع. هذه الرسالة تهدف إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل ودراسة العلاقة بين الجانب الأمني لدى الكيان الإسرائيلي وحالة التطبيع مع العديد من الدول العربية. ستقدم الرسالة نظرة عميقة ومفصلة على كيفية تأثير الأمان القومي والأمن الإسرائيلي على العلاقات مع الدول العربية سواء كان ذلك بشكل واع ومقصود أو ضمنى غير مباشر. ببساطة، تهدف هذه الرسالة إلى توجيه الضوء نحو عنصر حاسم للتفاهم الإقليمي والدولي والعلاقات العربية الإسرائيلية.

الفصل الثاني

الإطار النظري لإستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي، وخلفية تاريخية عن تطبيع

العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية

في خمسينيات القرن المنصرم صاغ "دافيد بن غوريون" مفهوم الأمن الإسرائيلي وافترض فيه عدم وجود تناسب أساسي بين إسرائيل ودول العالم العربي والإسلامي المحيطة بها من حيث الجوانب الجغرافية وحجم الموارد الاقتصادية وأيضاً من حيث التعداد الديمغرافي، ففي صلب المفهوم الأمني الذي افترضه "بن غوريون" هو أن إسرائيل لن تستطيع التغلب على تخلفها التعدي مقابل الدول العربية والإسلامية وأن العامل الذي سيحسم نتيجة الصراع هو القوة الكامنة التي تمتلكها أطراف النزاع وليس قوتها المتوفرة في لحظة عينية. لم يتبلور مفهوم الأمن لدى "بن غوريون" العقيدة أمنية ملزمة ومكتوبة إنما بقي بمثابة "عقيدة شفوية" مقوماتها الأساسية مقبولة من المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016، صفحة 6).

2.1 مفهوم إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

أصبح مفهوم الأمن أكثر تطوراً مما أشار إليه "بن غوريون" وفي ظل الواقع الدينامي السائد في الشرق الأوسط الراهن وبالنظر للوضع الجيوستراتيجي لدولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث استند الكيان الإسرائيلي في مفهومه للأمن القومي على مبادئ الحركة الصهيونية " نكون أو لا نكون" وعلى اعتبار أن إسرائيل في تهديد مستمر من الدول العربية والإسلامية وأن قضية الأمن هي عنصر رئيسي لجميع خطواتها السياسية ونهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

وهناك عوامل عدة اعتمدت عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي في بناء نظرياتها وإستراتيجيتها الأمنية أبرزها النواحي الديمغرافية والاقتصادية والجيوسياسية، كما أن نظريات واستراتيجيات الأمن الإسرائيلي في حالة بناء وتطور دائم وفقاً لإدراك القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية (خضر، 2003،

صفحة 27) وفي ظل مفاهيم الأيدولوجية الصهيونية التي تتمحور حول التوسع والسيطرة، كما أن الطبيعة الدينية و الوظيفة لإسرائيل تستوجب أن يكون الإطار العام للأمن القومي إطاراً أمنياً عسكرياً بالدرجة الأولى، وعليه ستقوم الباحثة بالإشارة إلى مفهوم الأمن الإسرائيلي والإستراتيجية الأمنية لدى دولة الاحتلال وفق التالي:

- مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي: تعددت المفاهيم المرتبطة بمصطلح الأمن القومي الإسرائيلي، فاللواء "يسرائيل تال" عرفه في مقالته الذي حمل عنوان (الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية)، حيث يرى أن الأمن هو: ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية (تال، 1980، صفحة 62) دون أن يشير ويحدد ماهية هذه المصالح الحيوية وكيفية تحقيقها، وفي تعريف آخر للأمن القومي يرى العقيد إيجال ألون أن الأمن القومي يتعدى الدفاع عن شعب ضد مختلف الاعتداءات الخارجية عليه إلى كونه: "الاتصال بين الدولة وحولها القريب والبعيد يعكس قوته وقدرته على حماية مصالحه الحيوية وتحقيق أهدافه وأهدافه الوطنية" (ألون، 1983، صفحة 35)، نعتقد أن تعريف (إيجال ألون) للأمن القومي لإسرائيل يتجاوز المفهوم التقليدي والتقليدي للأمن على أساس القوة العسكرية، وهو المفهوم الذي يضمن مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع. هذا تعريف من مصطلح إسرائيلي يدعى "التسوية الأمنية الوطنية لإسرائيل"، الذي يتكون من ثلاث متغيرات قياسها في الحجم الكمي، وليس كيف تؤثر على ذلك. (خضر، 2003، الصفحات 2-3):

- الغاية القومية: تتكون من رزمة المصالح والأهداف المتفق عليها بين أوساط النخبة وتوقيت تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- الوسيلة المستخدمة للوصول للغايات القومية: تقع بين جهة والغاية في معادلة الأمن القومي من جهة أخرى، وتقرر الوسيلة المستخدمة النخبة الحاكمة ويتم التنفيذ من خلال القدرة والوسيلة من أجل تحقيق الغاية ومواجهة التحدي. وهكذا، تصبح معادلة الأمن القومي الإسرائيلي أداة للسيطرة

على سلوك إسرائيل الاستراتيجي على كل من الجبهتين التخطيطية والتنشغيلية. على سبيل المثال، تنسيق قدرات الدولة هو استيعاب الهجرة اليهودية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وزيادة استقرار وتسليح المؤسسات الحاكمة، الأمر الذي يتطلب حتما التنسيق الصحيح لأهداف الدولة، أي استخدام قدرات الدولة لتحقيق الأهداف الوطنية لإسرائيل.

نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية، تغير المفهوم الإسرائيلي للأمن القومي والتغيرات الناتجة عنه، وكذلك البيانات الجيوسياسية، وما تغير في السنوات القليلة الماضية ليس تغييرا أو تجديدا كاملا، بل فقط الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الأمن، وتطور المفهوم الإسرائيلي للأمن القومي عبر عدة مراحل، مرورا بمراحل مختلفة:

1. كان مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في مرحله الأولى مرتبطا بعدم وجود عمق استراتيجي لإسرائيل واستند إلى مفهوم "الضربة المضادة الاستباقية" ويستند هذا المفهوم إلى القول بأنه من المهم منع نشوب الحرب على الأراضي الإسرائيلية، ولكن يجب نقلها على الفور إلى أراضي العدو تطوير مفهوم الردع واستبداله بتقويض حرية المرور على أراضي العدو (العرب) الخاصة، وحشد القوات على حدود إسرائيل، ترك الأمر لمفهوم ذريعة الحرب الوقائية، القائمة على شن حرب وقائية إذا حاول التصرف بطريقة تفلق إسرائيل، مثل الاستيلاء على الموارد المائية. لهذا السبب، تطلبت عملية تأمين قناة السويس عملا عسكريا نسميه عملية قادش أو العدوان الثلاثي (طاهر، حرب القضاء ونظرية الأمن الإسرائيلية، 1991، صفحة 34).

2. لقد تطور مفهوم إسرائيل للأمن القومي وكشف عن نظرية "الحدود الآمنة". تأسست هذه النظرية قبل عام 1967، وتبلورت بعد حرب عام 1967 ووصفها وزير الخارجية آنذاك أبا إيبان بأنها نظرية تستند إلى حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية. نظرية الحدود الآمنة هي إعلان نهاية التاريخ العربي، لأنه في هذه النظرية تحظى أولوية الفضاء بمرور الوقت بالاحترام الكامل ويعتبر الشعب العربي مستعبدا أو مهمشا تماما.

3. أكدت حرب 1973 فشل معظم النظريات المكانية حول الأمن الإسرائيلي، والتي تطلبت خلق نظرية جديدة، نظرية أعداء الحرب، وهذه النظرية هي أن "إسرائيل" لا يمكنها تبني إستراتيجية حرب وقائية والامتناع عن شن هجوم وقائي في حالة مثل هذا التهديد العربي، مما يعني أنها لن تكون قادرة على القيام بذلك. (عباس، 2003، صفحة 77)

4. شهدت الفترة ما بين عام 1973 إلى عام 1982 تطوراً ملحوظاً في الجوانب السياسية والعسكرية لنظرية الأمن، استندت هذه المرحلة إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية، بما في ذلك تأكيد الاعتماد على القوى الذاتية وتعزيز القدرات في مجال أسلحة التدمير الشامل. تم التركيز أيضاً على تطوير الصناعة العسكرية وتحقيق مرحلة التصدير، كانت هناك جوانب هجومية أيضاً ضمن هذه النهج لضمان الأمن الوطني، ومن أمثلة ذلك ضرب مفاعل تموز في العراق في عام 1981 والغزو الجنوبي للبنان في عام 1982. هذه الفترة شهدت أيضاً تأكيد مبدأ "القانون الحديدي"، الذي يشجع على نقل العمليات الحربية إلى أرض العدو بأسرع وقت ممكن، مع التركيز على السرعة والمرونة في اتخاذ الإجراءات والقدرة على اتخاذ قرارات تكتيكية وعملياتية من دون الحاجة إلى التوجيه الرئيسي. تم أيضاً تسريع نظام التعبئة لقوات الاحتياط. (الفاعوري، 2011، صفحة 69).

5. شهدت الفترة من عام 1982 إلى 1991 تطورات هامة في نظرية الأمن، منها التحول من العمليات المحددة إلى العمليات الواسعة. تم أيضاً التأكيد على نظرية "وايزمان"، والتي تشمل ضرب الأهداف داخل المراكز الرئيسية، مثل العواصم بيروت وتونس. وتمتد هذه المرحلة لتشمل توسيع نطاق الأمن ليشمل دوائر أوسع داخل الدولة الإسلامية وإفريقيا (الفاعوري، 2011، صفحة 69).

6. أما بعد في الفترة بين عام 1990 وحتى عام 2000، شهدت نظرية الأمن الإسرائيلي تطوراً مهماً. بدءاً من بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت عناصر هذه النظرية في إعادة تقييم وإعادة ترتيب أولوياتها. هذا الإعادة التفكير جاء نتيجة الحاجة إلى مواجهة سلسلة من التحولات في

الساحة الدولية والإقليمية، وأيضًا التحولات الداخلية في إسرائيل. تلك التحولات شملت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، واندلاع حرب الخليج الثانية، وتداعياتها، وبداية عملية السلام، بالإضافة إلى استمرار الانتفاضة الفلسطينية الأولى (الفاعوري، 2011، صفحة 72).

7. هذه التحولات دفعت نحو الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية في المفهوم الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي. تمثل نقطة البداية في إدراك صانعي القرار في إسرائيل للفرص المتاحة من جهة، والتهديدات المنبثقة من البيئة السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية المحيطة بإسرائيل من جهة أخرى. هذا الإدراك أثر بشكل كبير على عملية وضع الإستراتيجية الأمنية، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة التكتيكات العسكرية وبناء القوة وتنظيم القوات (الفاعوري، 2011، صفحة 72).

8. خلال المرحلة التي استمرت من عام 2000 حتى عام 2006، أصبح واضحًا أن عدم التوصل إلى حلًا سياسيًا للقضية الفلسطينية كان له تأثير كبير على عدم تحقيق صياغة نهائية للنظريات الأمنية الإسرائيلية. هذا الوضع يفسر التناقض في مواقف العديد من القادة الأمنيين والسياسيين. بعضهم ما زال يرون أن عدم حل أو تسوية القضية الفلسطينية يشير إلى عدم اكتمال مرحلة حرب استقلال إسرائيل. وهؤلاء يؤكدون على أهمية العودة إلى مرحلة القرار العسكري لتحقيق السيادة على العمق الاستراتيجي. ينتمي إلى هذا التوجه كل من شارون ونتنياهو. وبهذا الصدد، أشار شارون إلى أن "حرب الاستقلال لم تنته بعد، ولذلك لا يمكن القول إننا أنجزنا المهمة". (الفاعوري، 2011، صفحة 72).

9. المرحلة (2006-2011): بعد حرب لبنان 2006، خضعت إسرائيل لتطوير إستراتيجيتها العسكرية واهتمت بالأمان بشكل أكبر. تم تعزيز القدرات العسكرية والقوة الجوية، وبدأت الجهود للبحث عن حلول دبلوماسية للصراعات الإقليمية. كما تم إجراء تقييم شامل للأداء العسكري والتكتيكات، وزيادة الاستثمار في القوات المسلحة. تأثرت إستراتيجية الأمن الإسرائيلي أيضًا بتنامي تأثير حزب الله في المنطقة، مما دفع إسرائيل إلى تطوير استجابتها لهذا التهديد المتزايد (دركي و مالك، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 93).

10. في المرحلة التي تمتد من عام 2011 حتى الوقت الحالي، شهدت إسرائيل تحولات مهمة في نظريتها للأمن القومي نتيجة التحديات والتغيرات الكبيرة في المنطقة. أهم ملامح هذه المرحلة تشمل تحولات في المنطقة مع الحروب والتحول السياسي، وتصاعد نفوذ إيران وتصاعد التوترات الإقليمية. إلى جانب ذلك، تكثف إسرائيل جهودها لمكافحة التهديدات النووية والصاروخية من مختلف الجهات. ولضمان الأمان، تسعى إسرائيل أيضًا لتعزيز التحالفات الإقليمية مع دول محيطة تشترك في مصالح أمنية مشتركة. ويمكن أن تشهد هذه المرحلة جهودًا للبحث عن حلول دبلوماسية للتحديات الأمنية، بما في ذلك التعامل مع قضايا النوويات ومكافحة الصراعات الإقليمية. تلخص هذه المرحلة جهود إسرائيل للتكيف مع التحديات المتغيرة في المنطقة والعالم وضمان أمانها القومي. ونظرًا للتطورات المستمرة في الساحة الإقليمية والعالمية، يتعين على إسرائيل الاستمرار في تطوير نظريتها للأمن وتكييف إستراتيجيتها بما يتناسب مع هذه التحولات (دركي و مالك، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 93).

2.2 أهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

حددت الغايات والأهداف القومية لدولة الكيان الإسرائيلي وفق التالي: -

1. الهدف القومي الأعلى لإسرائيل: تسعى إلى تأسيس هوية يهودية خالصة كقوة إقليمية مهيمنة في الشرق الأوسط من خلال اتفاقيات ومعاهدات السلام وترسيم الحدود وضم الأراضي المحتلة عام 1967. (جراية، 2017، صفحة 88)
2. الهدف العسكري: وتحافظ إسرائيل على تفوقها العسكري الكمي والنوعي على جميع الدول العربية بما يسمح لها بتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتطبيق سياسة الردع في الجوانب النفسية والمادية، وفرض نظامها الخاص في المنطقة.
3. الهدف السياسي: ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دوليًا، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات تؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسيًا.

4. الهدف الاقتصادي: تحقيق الاستقرار وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي من خلال السيطرة على اقتصادات دول المنطقة بالوسائل المباشرة وغير المباشرة، من خلال فتح أيام الأحد الجديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، من خلال تقييم إمكاناتها الخاصة والمساعدات الخارجية بالطريقة الأنسب (المسيري، 2002، صفحة 150).
5. الهدف الأيديولوجي: إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري.
6. الهدف التكنولوجي: تطوير البنية الأساسية القومية المقاومة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية خاصة في مجال غزو الفضاء وأنظمة المعلومات. (طاهر، حرب القضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، 1991، صفحة 51).

2.3 آليات تنفيذ إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

تسعى إسرائيل لفرض إستراتيجيتها بكل الطرق والوسائل المتاحة لها لضمان استقرارها الأمني على كافة المستويات والأصعدة وذلك من خلال التالي:

أولا تكثيف الاستيطان

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى دمج الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستكمال تهويد الأراضي في هذه الأراضي، مما يخلق حجة صعبة للاستبدال بل والتفاوض بشأن هذه القضية في المستقبل. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى توطيد الاحتلال الإسرائيلي واستكمال تهويد أرض إسرائيل. المستوطنات هي حل للمشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسرائيل بسبب استيعاب المهاجرين اليهود، وحتى لو تم سحب الأنشطة الاستيطانية في إطار المفاوضات حول مستقبل الأراضي المحتلة والتدخل العسكري الإسرائيلي في الأراضي العربية، فإنها تخفف من عبء هذه المشكلة التي يتكدها الوجود الإسرائيلي. هذا يخلق أيضا عنصر حافز. هدف آخر هو إخلاء الأراضي المحتلة التي

قررت إسرائيل فصلها عن السكان العرب من خلال التهديدات والترهيب، وتمكين إسرائيل، التي لديها هوية يهودية خالصة، من تحقيق مكانة أكبر كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في الشرق الأوسط. (مالك و دركي، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 38).

ثانياً أسلوب شد الأطراف

حيث اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على مبدأ توظيف شد الأطراف أو مبدأ المحيط في مواجهة التهديد المحتمل من جانب الدول العربية من خلال تكوينها شبكات تحالف مع دول مركزية في الأقاليم المحيطة بالمنطقة ودفعها للضغط على الدول العربية لإثارة خلافات وتأجيج يؤر جديدة للصراع لا يكون الكيان الإسرائيلي طرفاً فيها يكون الهدف منها تشتيت انتباه الدول العربية عن الصراع مع إسرائيل وخير مثال على أسلوب شد الأطراف التغلغل بالقارة الإفريقية (علام، 2010، صفحة 32)، ويهدف الكيان الإسرائيلي من تطبيق هذا الأسلوب لتحقيق عدة أهداف أهمها (يونس، 2012، الصفحات 193-194):

- احتواء سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل بتوسيع نطاق سياستها الإقليمية لتؤكد شرعية وجودها الدولي، وتقليص فرص الدول العربية في تعزيز علاقتها مع دول جوارها الإقليمي في إطار سياسة التحالفات المتعارضة ومنطق المباراة الصفرية الذي يجعل من تحالف إسرائيل مع دول المحيط فرصة مفقودة للدول العربية، وهو ما يوفر قيمة مضافة إلى مكانة إسرائيل الإقليمية.
- دعم تدفق الهجرة اليهودية لإسرائيل من دول الأطراف، مع تحسن وضع الجاليات اليهودية، وتأمين ممرات الملاحة الحيوية لإسرائيل خاصة في البحر الأحمر والمتوسط والمحيط الهندي، وتلبية متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي من المواد الخام وتوفير الأسواق للمنتجات الإسرائيلية.
- منع الدول المعادية لإسرائيل من اختراق الجوار الجغرافي للمنطقة العربية؛ خاصة إيران التي أثار تغلغلها في القارة الإفريقية مخاوف إسرائيل باعتبارها تهدد مصالحها الإستراتيجية.

- لتتحكم في وتيرة التفاعلات بين الدول العربية ودوائرها الإقليمية من خلال تطويق الدول العربية بحزام من الدول الإقليمية المعادية.

وبهذا ترى الباحثة أن الكيان الإسرائيلي يسعى من خلال إستراتيجيته الأمنية ضمان بقائه بالشرق الأوسط داخل حدود آمنه مع حفاظه على تفوقه الحضاري وعلاقته العميقة مع الدول المجاورة له من خلال معاهدات السلام المبرمة معها وأيضاً من خلال تطبيع علاقتها معها الأمر الذي يؤمن فرض سيطرتها على المنطقة سياسياً واقتصادياً إضافة لزرع الخلافات بالدول العربية.

2.4 المحددات الداخلية للإستراتيجية الإسرائيلية

انطلقت المحددات الداخلية للأمن الإسرائيلي من التصورات التي صاغها رواد الفكر الإسرائيلي المبنية على أسس دينية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية وفق التالي:

أولا المحددات الدينية

تشكل الفكر الإسرائيلي من رحم الإطار الديني الذي يؤكد أن إسرائيل هي وعد الرب لنبيه إبراهيم عليه السلام، في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام (إبراهيم) ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات (التكوين، الأصحاح، 2022، صفحة 132)، يعتقد اليهود أنهم خاصون بالله وأنه أعطاهم أرضاً خاصة تسمى أرض الموعد. وتشمل هذه الأرض مساحة كبيرة من العراق إلى كنعان وهي خصبة جداً. يعتقد اليهود أن الله قد وعدهم بأن هذه الأرض ستكون لهم ولأحفادهم، لذلك يعتبرونها مهمة جداً. فلسطين جزء من أرض الميعاد وهي ذات أهمية خاصة للشعب اليهودي (النجار ح،، 2016، صفحة 19).

بعض الناس الذين يؤمنون بالصهيونية لديهم أفكار مختلفة حول ما تتضمنه أرض إسرائيل. يعتقد البعض أنها فلسطين فقط، لكن يعتقد البعض الآخر أنها تشمل أيضاً أماكن مثل سيناء والأردن وسوريا

ولبنان وأجزاء من تركيا. بل إنهم يجادلون حول المكان الذي يجب أن تكون عليه الحدود (شحاك، 1997، صفحة 150).

لذا، فإن السبب الذي يجعل الإسرائيليين يعتقدون أن الأمن مهم له علاقة بأمرين رئيسيين. الأول هو اعتقادهم أن إسرائيل هي مكانة خاصة وعد الله بها زعيمهم الديني إبراهيم. إنه أيضاً شيء حلم به الكثير من اليهود لفترة طويلة. لقد ضاع هذا الحلم بالحصول على وطن خاص بهم عندما أجبر اليهود على ترك منازلهم و تم معاملتهم معاملة سيئة من قبل أناس آخرين. ولكن على الرغم من سوء معاملتهم، إلا أن رغبتهم في الحصول على مكان آمن للعيش فيه لم تختف أبداً (غارودي، 1990، صفحة 86).

منذ زمن بعيد، تم إنشاء إسرائيل كدولة. حدث هذا بسبب الطريقة التي كانت عليها الأمور في العالم والشرق الأوسط. كانت هناك حروب كبيرة واستولت دول أخرى على بعض البلدان. هذا جعل من السهل على اليهود من جميع أنحاء العالم الذهاب إلى فلسطين، التي هي الآن إسرائيل. لقد اعتقدوا أن هذه الأرض قد وعدهم الله بها وأنهم كانوا مميزين بالنسبة له. لقد أرادوا أن يكون لهم بلدهم، وفي عام 1948 تحقق حلمهم (غارودي، 1990، صفحة 88).

كان القادة والمفكرون الإسرائيليون يؤمنون بشدة بدينهم، ويمكن ملاحظة ذلك مما قاله بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي. كان يعتقد أن القدس ليست مجرد عاصمة لإسرائيل ومهمة للشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم. في عام 1977، كتب رئيس وزراء إسرائيلي آخر كتاباً بعنوان الثورة اليهودية، حيث قال إن اليهود جاءوا إلى فلسطين لجعلها موطناً لهم، ويعتقدون أنه يجب أن يمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات. (أيجور، 1996، صفحة 17)، يعتقد العقيد إيغال ألون، الذي كان مسؤولاً عن حماية إسرائيل في السبعينيات، أن الطريقة التي تقوم بها إسرائيل بالأشياء وتتفاعل مع الدول الأخرى تتأثر بكتابها الديني، التوراة. (ألون، 1983، صفحة 31).

قال لاينر، وهو شخص مفكر من إسرائيل، إن فكرة الهجوم الاستباقي جاءت أولاً من كتاب يسمى التوراة. (شحاك، 1997) أما شارون فقد طالب رسمياً أثناء انعقاد مؤتمر حزب الليكود عام 1993 بضرورة تبني إسرائيل (الحدود التوراتية) في سياستها الرسمية (شحاك، 1997، صفحة 304).

وبهذا ترى الباحثة أن أيديولوجية أمن إسرائيل، وخاصة في المجال العسكري، تستمد شرعيتها السياسية من الأفكار والتعاليم التي تولدها الديانة اليهودية، فإن إستراتيجية أمن إسرائيل ليست سوى الأساس الفكري والتطبيقي للمعتقدات الدينية التي تدعو إلى الاستيلاء على الأرض للوفاء بوعد الرب في معتقداتهم.

ثانياً المحددات التاريخية

إن المتتبع لتاريخ اليهود القديم والحديث يتضح له بجلاء أن القضية الأساسية التي واجهت بني إسرائيل منذ التشتت الأول حيث طرد اليهود من مملكة السامرة في عهد الأشوريين على يد "تغلث فلاسر الثالث" سنة 733 قبل الميلاد، كانت هي البحث عن "الأمان" وظل هذا البحث هو محور تفكير اليهود لمئات من السنوات بلغت قرابة الألفي عام ظهرت خلالها مجموعة من الحلول لهذه القضية، اتفقت هذه الحلول على أن الخلاص من الاضطهاد لن يكون إلا على أرض فلسطين.

عاش اليهود في مراحل تاريخية معينة نوعاً من الاضطهاد، كان الأول في ألمانيا مع بدايات القرن الحادي عشر، خاصة بعدما انتقل أحد القساوسة المسيحيين إلى اعتناق الديانة اليهودية وهو "ويكلنوس" على إثر ذلك قام الإمبراطور "هنري الثاني" بطرد اليهود من مدينة "مايس" ووقعت في ذلك الوقت مواجهة بين الصليبيين واليهود (غارودي، 1990، صفحة 35).

وقد ميز هذا الاضطهاد حياتهم خلال هذه الفترات بإحساس عميق بعدم الأمان، لذلك عاشوا في مجتمعات مغلقة عنهم من قبل "الأحياء اليهودية" وحاولوا أن يجدوا سلامتهم في تشكيل مفارز وتنظيم قوى داخلية لحمايتهم وحماية أحياء "الجيتو"، الذي لم يندمج بشكل طبيعي مع سكان البلاد، الذين فعلوا

ذلك بشكل عام. في القرن الـ19، نشأت حركة ضد اليهود في أوروبا، المعروفة باسم "معاداة السامية"، الذي كان يقوم في الأصل على كراهية اليهود، متجذرة في القرون الماضية (حسين ع.، 2004، صفحة 114).

كما هو موضح في كتاب التوراة، شرع بعض الباحثين اليهود في تحديد خصائص وطنهم القومي المنشود على بعض الأعمدة العادية التي تعتمد عليها الأرض المقدسة، ومن بينهم ثيودور هرتزل، الذي يعتبر الأب الروحي لهذه الحركة، يذكر في مذكراته الشاعر الذي يجب أن نرفعه هو "داود وسليمان" في فلسطين، والفضاء الذي، حسب هرتزل، امتد من النيل إلى الفرات (هيكل، 1996، صفحة 59).

وهكذا، ارتبطت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر مع هدف سياسي أعرب بوضوح من العودة إلى فلسطين لإنشاء دولة يهودية. (الفتلاوي، 2002، الصفحات 153-154)، واستند مطالبه لتعريف دولة إسرائيل على الحجج التاريخية التي تأثرت القومية العنصرية السائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر.

ففي القرن التاسع عشر وفي عام 1896 وضع "ثيودور هرتزل" كتابه المعروف عن الدولة اليهودية، والذي ظهر بالألمانية والفرنسية والإنجليزية، ووضع عبارته "المسألة اليهودية"، وبعد أن اقتنع جميع اليهود أنهم كانوا هدفا للاضطهاد من جانب غير اليهود في وسط وشرق أوروبا وروسيا القيصرية، وقد حدد "هرتزل" الذي انتخب رئيسا للمؤتمر هدف الصهيونية التي تسعى إلى تحقيقه بقوله: "إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام (حداد، 2003، صفحة 5)" واستمر سعي الحركة الصهيونية للحصول على براءة الاستيطان في فلسطين وتأمين الاعتراف الدولي بوجودها وبالأهداف التي تعمل من أجلها حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى (الهور و الموسى، 1983، صفحة 10)، وهكذا كان التوجه الأساسي لهذه الحركة هو بناء الدولة اليهودية، كما ادعت الحركة الصهيونية أن ذلك سيؤدي إلى حل المسألة اليهودية، فكانت الأرض الفلسطينية هي الهدف

الأساسي، حيث روجت دعايتها التي تقول: " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وقد نجحت في تجسيد الفكرة الصهيونية بإشراك يهود العالم في القيام بعمل مشترك واحد يعتمد على التمويل الذاتي (محسن، 2001، صفحة 5)، وعلى هذا الأساس عملت الحركة الصهيونية على تحويل العقيدة الدينية اليهودية إلى رؤية سياسية تطالب " بالحق التاريخي " لليهود في الأرض وتستند إلى وعد إلهي يعيد جمع شمل هذا الشعب فوق " أرض الميعاد " المزعومة (القمني، 1998، صفحة 15).

وبهذا ترى الباحثة أن زعماء الصهيونية وعلى رأسهم ثيودور هرتزل وظفوا الذرائع الدينية والتاريخية لتأسيس دولتهم الصهيونية على أرض فلسطين وجعلوا من هذه الذرائع حجة قوية حتى أنها أصبحت حق يطالب به اليهود بإقامة دولتهم على الأراضي الفلسطينية بعد سرد سلسلة الصعوبات التي واجهتهم في أماكن سكنهم وتجمعهم في العالم.

ثالثاً محددات النزعة التوسعية والعنف

النزعة التوسعية: تسعى الحركة الصهيونية جاهدة لإقامة دولة يهودية في الأراضي الفلسطينية منذ تأسيسها في أعقاب مؤتمر بازل عام 1897 وتعمل على تحقيق ذلك منذ ذلك الحين. فجوهر الصهيونية هو الطابع العرقي والتوسع الإقليمي، وبوسائل اتبعت فيها أشرس أساليب التمييز العنصري ضد العرب، فسياسة التوسع في الفكر الأمني الإسرائيلي تستند إلى ذرائع تاريخية عنصرية لتبرير احتلال فلسطين (حسين ع.، 1989، صفحة 17) ومن هنا اتجهت الحركة الصهيونية لتأمين الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومن كافة أماكن تواجدهم في دول العالم لضمان استمرار المجتمع الإسرائيلي وتكريس هويته، كما تهدف السياسة التوسعية الإسرائيلية إلى زرع وجود إسرائيل على الأراضي العربية وجلب المزيد من المهاجرين من أجل الحد من التغير الديموغرافي الآخذ في التحول تدريجياً لصالح العرب وهو ما يهدد أمن إسرائيل، إضافة إلى قطع التواصل بين المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية متواصلة ومتصلة جغرافياً في المستقبل وتهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي،

سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات يتم نشرها حينما تقتضي الضرورة الأمنية لذلك (شبيب، 2003، صفحة 78).

وهكذا، نفذت المنظمة الصهيونية سياسة العنف ضد العرب الفلسطينيين في المدن والقرى الفلسطينية ونفذت العديد من المجازر لترويع الفلسطينيين وإجبارهم على مغادرة قراهم ومدنهم، بما في ذلك مذبحه دير ياسين (الصايغ، 1965، صفحة 40). على سبيل المثال، لم يذكر السجل الصهيوني رايبين، صاحب سياسة كسر العظام تحت شعار 'يهودا يسقط بالدماء والنار، يهوذا يسقط بالدماء والنار' خلال انتفاضة عام 1987، عندما شاركت القوات الإسرائيلية في مذابح صبرا وشاتيلا بقيادة شارون (لوستيك، 1984، صفحة 12). بالإضافة إلى العنف الشديد الذي استخدمته إسرائيل في انتفاضة الأقصى في أكتوبر 2000، هناك تفجيرات وتخريب في حرب إسرائيل في قطاع غزة وهجمات يومية متكررة على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

رابعا المحددات الاقتصادية

نشأ الاقتصاد الإسرائيلي نشأة غير طبيعية، شأنه في ذلك شأن الكيان نفسه الذي أقيم في ظروف إقليمية ودولية استثنائية، فالاقتصاد الإسرائيلي لم يكن وليد العدم أثناء وجودها سنة 1948، ولم تكن منجزاته ثمرة اليهود إلى فلسطين وتشكل وجودها هناك، وإنما هو وليد اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية ونتيجة للمتغيرات الاقتصادية والتي فرضت نفسها على الأوضاع الأمنية من خلال ما تعرض له من أزمات في الفترة 1952 - 1953، وكذلك في بدايات التسعينات والتي أدت إلى انحسار الهجرة اليهودية إلى فلسطين (دويك، 1987، صفحة 82)، ويمكن بصفة عامة القول إن الاقتصاد الإسرائيلي له أوجه ضعف حاولت إسرائيل باستمرار أن تخفف من آثارها، وخاصة ما تعلق بالأمن الإسرائيلي ومن أبرز هذه الآثار (المصري، 2008، صفحة 38):

- عدم قدرة إسرائيل على التحرر من المنح والمساعدات الأجنبية وفي مقدمتها الأمريكية.

- ضيق السوق المحلي وقلة الاستثمارات المحلية ونقص القوة البشرية - الأيدي العاملة-.
- الموقع الجغرافي لإسرائيل وتأثره بالحصار العربي الذي فرض عليها عند قيامها وخاصة في السنوات الأولى من تأسيسها.

وبهذا نرى أن الكيان الإسرائيلي سعى ضمن استراتيجياته الأمنية إلى وضع خطط اقتصادية نتيجة لانعكاس الظروف الاقتصادية على الأوضاع الأمنية، فراحت إسرائيل في تخطيطها الصناعي إلى إقامة صناعات تخدم المجهود الحربي لصناعة عسكرية حربية، والاهتمام بكفالة مستوى معيشي مرتفع يكون عنصر جذب للمهاجرين من الخارج، وعامل منع اليهود خارج إسرائيلي الأمر والذي أدى إلى وقوعها في مشكلات اقتصادية داخلية كان أبرزها التضخم المستمر (دركي و مالك، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 63).

وبهذا ترى الباحثة أن إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي ركزت على تقوية القطاع الاقتصادي في دولة الاحتلال الإسرائيلي لتكون دولة رفاة اقتصادي في مختلف المجالات لتشكل عنصر جذب للمهاجرين لها، كما سعت لتكون متفوقة اقتصاديا على دول الجوار لها من المحيط العربي والتي سعت لتطبيع العلاقات معها تقاديا لأي حصار أو تضيق اقتصادي قد تواجهه.

خامسا المحددات السياسية والعسكرية

واجهت إسرائيل في إستراتيجيتها الأمنية عددا من التحديات، كان أبرزها إعادة الحسابات السياسية والعسكرية في ظل ظروف أزمة القيادة والصراعات الحزبية وتبادل الاتهامات والإخفاقات في الجاهزية والقيمة التي كشفت عنها الحروب، كما بات الدفاع عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية أحد أهم أسس الفكر الأمني الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعاضم القوة العسكرية للأحزاب والفصائل الفلسطينية وخاصة الإسلامية.

كما حددت وثيقة الجيش الإسرائيلي إستراتيجية الأهداف القومية للكيان الإسرائيلي وفق التالي (شاي و منتس، 2017، الصفحات 4-10):

- الحفاظ على قيم "دولة إسرائيل" وطابعها كدولة يهودية وديمقراطية وأيضا كوطن قومي للشعب اليهودي.
- ضمان وجود "دولة إسرائيل" وضمن حماية سلامة ووحدة أراضيها وأمن مواطنيها وسكانها.
- تعزيز مكانة "دولة إسرائيل" الدولية والإقليمية إلى جانب السعي إلى تحقيق السلام مع جيرانها.
- ضمان مناعة "دولة إسرائيل" الاجتماعية والاقتصادية.

فكان للمقاومة الفلسطينية تأثير كبير على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والتغيرات التي طرأت عليها وخصوصا بعد استنزاف الكيان الإسرائيلي في انتفاضة الأقصى من خلال إلحاق ضربات مباشرة في عمقه حيث أصبحت الجبهة الداخلية الإسرائيلية عرضة للاستهداف وغير آمنة، كما أنه أحدثت عمليات المقاومة الفلسطينية خسائر فادحة في صفوف الإسرائيليين، مما دفع البعض إلى وصفها بأنها حرب استنزاف ثنائية، فقد أدى تصاعد وتيرة الانتفاضة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية داخل إسرائيل بشكل ملحوظ (دركي و مالك، محددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 67).

كما أدت سلسلة الحروب التي شنها الإسرائيليون على غزة إلى خلق حالة من التوتر والقلق للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية بسبب النتائج المتشعبة لهذه الحروب، والتي أدت إلى تشكيل العديد من لجان التحقيق لدراسة عوامل الإخفاق في الحروب ووضع الحلول، وحيث كان الإخفاق الإسرائيلي واضحا في جملة واسعة من القضايا المتعلقة بنظرية أمنها وعقيدتها العسكرية ومن أبرزها:

فشل سياسة الردع من خلال:

- الفشل من نقل المعركة إلى الأرض ومن أجل تحقيق إنجاز بأي معركة بريّة قام بتها الجيش الإسرائيلي، بالتزام مع قصف العمق الإسرائيلي بالصواريخ طيلة أيام حروب على غزة، مما شكل

ضربة قوية لهيبة جيش الاحتلال الإسرائيلي ولمؤسساته الأمنية وسياسة الردع رغم استخدام إسرائيل لمعظم ترسانتها العسكرية وأحدث الأسلحة المحرمة دولياً، وهذا من أجل ردع المقاومة ووقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات المحيطة بالقطاع (سكرية، 2009، صفحة 31)، مقدرة المقاومة الفلسطينية بإمكاناتها المتواضعة في اختراق الجبهة الداخلية لإسرائيل حيث بات الدفاع عن هذه الجبهة أحد أهم أسس الفكر الأمني الإسرائيلي فأثبتت المقاومة الفلسطينية المسلحة تحت قيادة (حماس) تأثيرها في جميع مناحي الحياة الإسرائيلية من خلال التأثير العسكري والذي يظهر في اتجاهات عدّة هي (مالك و دركي، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 70):

- قدرة المقاومة على تحطيم بعض ركائز ومبادئ نظرية الأمن الإسرائيلية والمتمثلة في نقل المعركة إلى أرض العدو فللمرة الأولى منذ حرب عام 1948 يجبر الإسرائيليون على خوض الحرب داخل حدود فلسطين الانتدابية خلال حرب غزة.
- لم يعد للكيان الإسرائيلي حدود آمنة، وذلك بسبب فقدانه لمبدأ الردع.
- مقدرتها على إنهاء جيش الاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي أدى لتآكل قدرات عناصر قواته النظامية.
- ارتفاع في حالات عدم القبول ورفض الخدمة الإجبارية بالمجتمع الإسرائيلي وازدياد في أعداد الخسائر البشرية في إسرائيل.

2.5 المحددات الخارجية للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

سعت إسرائيل منذ البداية للتفكير في آليات لتكوين تحالفات دولية و إقليمية تسهم في تثبيت وجودها وتعزز قدراتها العسكرية من جهة وتطوير العالم العربي الذي يهدد أمنها من جهة أخرى، لقد ركز الفكر الأمني الإسرائيلي على العلاقات الدولية كونها تشكل إحدى الدعائم الرئيسية التي تبني عليها سياستها الأمنية، لذلك سعى الكيان الإسرائيلي إلى ارتباطها بقوى عظمى تتمثل في أمريكا وروسيا

وحلف الناتو والصين والهند، وبهذا ستتحدث الباحثة في هذه الجزئية عن المحددات الخارجية للاستراتيجية الأمنية ضمن إطار العلاقات الإقليمية والدولية التي تسعى إسرائيل لتوطيدها.

أولا المحددات الإقليمية

كانت الثورات العربية - "الربيع العربي"، الذي انتقل من تونس إلى مصر وليبيا ودول أخرى، في دائرة الضوء، وشعرت دول المنطقة والعالم بتأثيرها وعواقبها في تحديد مستقبل المنطقة. (الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، 2013، صفحة 20)، في الواقع، كان الكيان الإسرائيلي من دول المنطقة التي تابعت الأحداث المتعلقة بـ "الربيع العربي" بقلق وخيبة أمل، خاصة تلك التي لها علاقات دبلوماسية واتفاقيات ومعاهدات سلام، مثل مصر، وكان لدى العقليّة الصهيونية آمال كبيرة في ثورة عربية تخليصها من الصراع. مع هذه البلدان (الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، 2013، صفحة 41)، بتطبيق نظرية "الفوضى الخلاقة" التي أنشأتها الولايات المتحدة وإسرائيل، ومحاولة نشرها في جميع الدول العربية ومنعها من تحقيق الوحدة من أجل السيطرة الكاملة على ثرواتها وضمان أمن الكيان الصهيوني، استغلت إسرائيل الأفكار المسبقة حول الثروة العربية والعالمية، وزادت من وتيرة المستوطنات في الضفة الغربية وتهويد القدس (الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، 2013، صفحة 41).

إضافة إلى ذلك، فإن الحراك الشعبي الذي شهدته دول الربيع العربي ساعد في تغيير الواقع الأمني لإسرائيل، خاصة في المجال الإقليمي لبعض الدول العربية: ظهور حقائق أمنية إقليمية مختلفة في المستقبل وظهور قوى إسلامية سيؤدي إلى توتر وانعدام الأمن في البيئة الإقليمية، وقد تتعاون القوى الإسلامية مع إيران. إسرائيل، على سبيل المثال، تنظر إلى الوضع في سوريا على أنه أزمة أمنية متعددة الأبعاد. (السابق، صفحة 42)، وتأمل في تقليص نفوذ إيران، وتضييق نفوذها على مصالح الدول الأخرى، والحفاظ على أمنها الجيوسياسي وسط الفوضى التي أحدثتها الأزمة السورية، لا سيما في منطقة الجولان، وهو مكسب تاريخي.

وعليه ترى الباحثة أن خوف إسرائيل من ثورات الربيع العربي كان مبررا وذلك بفعل الاتفاقيات ومعاهدات السلام التي وقعتها مع تلك الدول مثل مصر إضافة إلى خوفها من حالة الصراع في سوريا والنفوذ الإيراني فيها وتهديد مصالحها في الجولان فتعد المحددات الإقليمية خصوصا لدول الجوار التي تجمعها حدود مع الكيان الإسرائيلي أحد أهم الأسباب التي تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار في إستراتيجيتها الأمنية وذلك تجلى من خلال دعم نظام السيسي على حساب نظام مرسي في مصر خوفا على مصالحها التي قد يضر بها نظام الإخوان المسلمين في حال بقائهم في الحكم وفي سوريا نرى الغارات التي تقوم بها إسرائيل في بعض المواقع لحماية مصالحها وخصوصا في الجولان السوري المحتل.

ثانيا المحددات الدولية

سعت إسرائيل إلى البحث عن شريك وحليف إستراتيجي قوي، من أجل حمايتها والمساهمة في تحقيق أهدافها، وإضافة ليقوم في دعمها وتأييدها سياسيا واقتصاديا، وهذا من خلال شبكة من التحالفات الدولية والإقليمية تساهم في تثبيت وجودها وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة وتطويق العالم العربي من جهة أخرى، وهذا ما سوف يتضح من خلال تحليل الباحثة للمحددات الدولية وشبكة العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو والقوى الصاعدة مثل: روسيا، الهند، الصين.

علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية

فالولايات المتحدة الأمريكية تمثل الداعم والحليف الإستراتيجي للكيان الإسرائيلي الذي تستند عليه من أجل تحقيق أهدافها القومية ومصالحها، وذلك على الصعيد الإقليمي و الدولي، لتقوية مكانتها على المستوى السياسي والاقتصادي، إضافة لزيادة إمكانياتها الإنتاجية بفضل اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ودعم أهدافها بالتغلغل في القارة الإفريقية لحماية مصالحها الأمنية.

وواصلت الولايات المتحدة ضمان استمرار أمن إسرائيل وبقائها وتفوقها على جيرانها في البلدان العربية من أسس القيادة السياسية في الشرق الأوسط. وعلى النقيض من ذلك، كان قادة إسرائيل حريصين تماماً على نفس القدر من الحذر الناتج عن الضغوط المفروضة على الإدارات المتعاقبة، وبلغوا ذروتهم خلال الستة والسبعينيات، بصرف النظر عن مصالح بلدان المنطقة، دون أن يفكروا فيما قد تكون مصالح بلدان المنطقة. (عبد الجواد، 2007، صفحة 19).

فإسرائيل تستمد قوتها من أمريكا بمساندتها بكل إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية كما تتميز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بأنها علاقات فريدة ويمكن وصفها بأنها مساندة غير مشروطة من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل. ووفقاً لتقرير قسم البحوث بالكونغرس فإن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تشكل شراكة غير مألوفة، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الحامية العسكرية الرئيسية لإسرائيل، وأبعد من هذا المساهمة المالية والإمداد دون تحفظ بالأجهزة العسكرية، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية الضمان لأمن إسرائيل (عبد الجواد، 2007، صفحة 20)، وعليه تسعى إسرائيل لتغطية الاستفادة من متغيرات البيئتين الدولية والإقليمية لتعزيز متطلباتها الأمنية من خلال دعمها المادي والعسكري من قبل الولايات المتحدة.

علاقة إسرائيل مع الصين

علاقة إسرائيل مع الصين تمثل عنصراً مهماً في العلاقات الدولية لكلا البلدين. بدأت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين في عام 1992، ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه العلاقة تطوراً كبيراً. الصين هي واحدة من أكبر شركاء التجارة لإسرائيل في آسيا، ويتضمن التبادل التجاري بين البلدين الصادرات والواردات في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل التكنولوجيا والزراعة (لحام، 2007، الصفحات 138-149).

إسرائيل والصين تتعاونان في مجالات التكنولوجيا والبحث والتطوير، وتقوم الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بتقديم حلول مبتكرة في مجموعة متنوعة من القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، الصين تستورد النفط الخام من إسرائيل، وتشجع على التعاون في مجال الطاقة المتجددة (مسلم، 2012، الصفحات 39-45).

العلاقة بين البلدين قد شهدت بعض التوترات بسبب قضايا سياسية مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد أثرت هذه التوترات على بعض جوانب التعاون. ومع ذلك، يُشجع على التعاون بين إسرائيل والصين في مجموعة متنوعة من القضايا الدولية والإقليمية بما في ذلك مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي (حيدر، 2007، صفحة 29).

علاقة إسرائيل مع أوروبا

إسرائيل تحتفظ بعلاقات دبلوماسية حثيثة مع دول أوروبية كبيرة مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. تعكس هذه العلاقات الروابط التاريخية والاقتصادية والسياسية بين إسرائيل وأوروبا. هناك سفارات إسرائيلية في العديد من العواصم الأوروبية، وكذلك سفارات أوروبية في تل أبيب، والعلاقات الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في العلاقة بين إسرائيل وأوروبا. هناك تبادل تجاري نشط يشمل الصادرات والواردات في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل التكنولوجيا والزراعة. دول أوروبا هي من أكبر شركاء التجارة لإسرائيل في العالم، وتسهم هذه العلاقات في تعزيز النمو الاقتصادي لكلا الأطراف، التعاون العلمي والتكنولوجي يعتبر جزءاً مهماً من العلاقة بين إسرائيل وأوروبا. هذا التعاون يشمل مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك العلوم البيئية والصحة والهندسة. البحث المشترك وتبادل الخبرات يساهمان في تطوير التكنولوجيا وحل المشكلات العالمية، مع ظهور التحديات الدولية مثل تغير المناخ والأمن الإقليمي، يتم التشاور والتعاون بين إسرائيل ودول أوروبا في هذه القضايا. يشجع التعاون في مجال الأمن على مكافحة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة الدولية،

(البرغوثي، 2013، صفحة 121) ومع ذلك، تواجه العلاقة بين إسرائيل وأوروبا تحديات منها التوترات السياسية نتيجة القضايا الإقليمية والتطورات في الشرق الأوسط. الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يلقي بظلاله على العلاقة، وتظل بعض الدول الأوروبية تحاول تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع.

علاقة إسرائيل مع الهند

تتسم علاقة إسرائيل والهند بالتنوع والتعاون في مختلف المجالات. بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1992، ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه العلاقة تطوراً ملحوظاً. تعتبر الهند وإسرائيل دولتين ديمقراطيتين تشتركان في القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان (محمد، 2012، صفحة 11).

التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والهند قد ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة. تمتد هذه العلاقة إلى مجموعة متنوعة من القطاعات مثل التكنولوجيا والزراعة والتجارة. الهند تعد واحدة من أهم شركاء التجارة لإسرائيل في آسيا، التعاون العلمي والتكنولوجي يشكل عنصراً أساسياً في العلاقة بين البلدين. هناك تبادل نشط في مجالات البحث والتطوير والابتكار. الشركات والمؤسسات في إسرائيل والهند تتعاون في تطوير التكنولوجيا وحل المشكلات العالمية، التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب يعد جزءاً مهماً من العلاقة بين البلدين. يتشارك البلدان المعلومات والخبرات في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي.

العلاقة بين الهند وإسرائيل تستند إلى التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة. يجمع البلدان على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هناك تحديات أيضاً في هذه العلاقة، مثل القضايا الإقليمية والتحديات السياسية التي يمكن أن تؤثر على العلاقة بين البلدين. بالمجمل، تشكل العلاقة بين إسرائيل والهند نموذجاً للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين وتعكس التطلعات إلى تعزيز الشراكة بين البلدين في المجالات المتنوعة (عبد النبي، 2009، الصفحات 1-3).

علاقة إسرائيل مع روسيا

علاقة إسرائيل مع روسيا هي علاقة تاريخية معقدة تمتد على مدى عقود. بدأت العلاقات الرسمية بين البلدين بعد إعلان قيام إسرائيل في عام 1948. في الأصل، كانت العلاقة متوترة بسبب دعم الاتحاد السوفيتي (سابقاً) للدول العربية في النزاعات مع إسرائيل. ومع ذلك، شهدت العلاقة تحسناً تدريجياً في التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. تمتلك روسيا دوراً هاماً في الشرق الأوسط وتتدخل في الأمور الإقليمية، مما يجعلها شريكاً هاماً لإسرائيل في التعاون الأمني والدبلوماسي. على الرغم من وجود تحديات واختلافات في السياسات بين البلدين، إلا أنهما يعملان سوياً في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك الأمن والاقتصاد. تبقى التوترات والتحديات في المنطقة عاملاً مهماً يؤثر على العلاقة ويتطلب إدارة مهارة للعلاقة بين إسرائيل وروسيا (مالك و دركي، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 93).

علاقة إسرائيل مع حلف الناتو

إسرائيل ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي "الناتو". على الرغم من ذلك، فإنها تحتفظ بعلاقة مع حلف الناتو على سبيل التعاون والشراكة. تأسست علاقة إسرائيل مع الناتو في إطار "شراكة منفصلة" في عام 1994. هذه الشراكة تسمح لإسرائيل بالتعاون مع حلف الناتو في مجموعة متنوعة من المجالات مثل الأمن، ومكافحة الإرهاب، والدفاع عن الأمن الإقليمي، وتتيح هذه العلاقة لإسرائيل الوصول إلى موارد وخبرات حلف الناتو فيما يتعلق بالأمن والدفاع. وعلى الجانب الآخر، تسمح للناتو بالتعاون مع إسرائيل في مسائل تتعلق بالأمن الإقليمي ومكافحة التهديدات المشتركة. هذا التعاون يعزز التنسيق والتبادل في مجالات مثل الاستخبارات والتدريب والتكنولوجيا، وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست عضواً في الناتو، فإن هذه الشراكة تعكس التزام حلف الناتو بالتعاون مع الدول والجهات الأخرى لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي (مالك و دركي، محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، 2018، صفحة 93).

علاقة إسرائيل مع إيران

العلاقة بين إسرائيل وإيران هي علاقة معقدة ومشحونة بالتوترات. الصراع الإقليمي بين البلدين يتسبب في تنافسهما على النفوذ والتأثير في الشرق الأوسط. التوترات تأتي نتيجة للخلافات الدينية والإيديولوجية بين دولة إسرائيل اليهودية والجمهورية الإسلامية الشيعية إيران. بالإضافة إلى ذلك، يشكل برنامج إيران النووي مصدرًا لقلق إسرائيل، والتأثيرات الأمريكية على العلاقة بينهما تعزز من تعقيد هذه العلاقة. التوتر يمكن أن يؤدي إلى تصاعد واشتداد التصعيد في المنطقة، مما يؤثر على استقرار الشرق الأوسط. يبقى مستقبل هذه العلاقة محددًا بشكل كبير من العوامل الجيوسياسية والأمنية في المنطقة (عريقات، 2012، صفحة 65).

علاقة إسرائيل مع الدول العربية

تتسم علاقة إسرائيل مع الدول العربية بالتعقيد نتيجة للصراعات التاريخية والقضايا الإقليمية. على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية مع معظم الدول العربية، إلا أن هناك تحولًا ملحوظًا في بعض العلاقات، وبعض الدول العربية قامت بالتطبيع مع إسرائيل في السنوات الأخيرة، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين، مما أدى إلى توقيع اتفاقيات أبراهام التاريخية. هذه الخطوة قد أدت إلى زيادة في التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات بين إسرائيل وهذه الدول، التحديات الإقليمية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل العلاقة. النفوذ الإيراني والصراعات في سوريا واليمن يؤثران على الديناميات الإقليمية ويمكن أن يؤثروا على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية (حسون م.، 2021، الصفحات 15-22).

متغيرات إستراتيجية الأمن الإسرائيلية

إستراتيجية إسرائيل تعتمد على مجموعة متنوعة من المتغيرات والعوامل التي تشكل أساس اتجاهاتها وقراراتها. من بين هذه المتغيرات الحيوية التي تؤثر في إستراتيجية الأمن الإسرائيلي، يمكن التركيز على عدة نقاط رئيسية تتضمن الأمان القومي والعلاقات الإقليمية والقضية الفلسطينية، وتأثير العلاقات الدولية والأمان النووي. كما تلعب الاقتصاد والتنمية وقوة الابتكار والتكنولوجيا دوراً في تطوير إستراتيجية البلاد، بالإضافة إلى العلاقات المعقدة مع الدول العربية. تلك هي العوامل التي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي (الفاعوري، 2011، الصفحات 82-87):

1. الأمن القومي: تشكل الأمان والدفاع عن البلاد جزءاً أساسياً من إستراتيجية إسرائيل. تتضمن هذه الجوانب تقدير تهديدات مثل التهديدات الإقليمية والإرهاب، والسعي لتحقيق الأمن القومي من خلال الجيش والأمن.
2. العلاقات الإقليمية: تتأثر إستراتيجية إسرائيل بعلاقاتها مع دول الجوار والدول الإقليمية مثل مصر والأردن ولبنان وسوريا. هذه العلاقات تلعب دوراً هاماً في تحديد سياسة إسرائيل تجاه المنطقة.
3. القضية الفلسطينية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتطورات المتعلقة به تؤثر بشكل كبير على إستراتيجية إسرائيل. تشمل هذه القضية علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والسعي لحل الصراع.
4. التحالفات الدولية: التحالفات الدولية تلعب دوراً هاماً في تحديد إستراتيجية إسرائيل. على سبيل المثال، العلاقة مع الولايات المتحدة تؤثر على الدعم الدولي لإسرائيل.
5. الأمان النووي: تأثير البرنامج النووي الإسرائيلي على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية يجعله متغيراً مهماً في إستراتيجية إسرائيل.
6. الاقتصاد والتنمية: تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية تلعب دوراً في تطوير إستراتيجية إسرائيل وضمان استدامتها.

7. الابتكار والتكنولوجيا: إسرائيل تعتبر نفسها دولة رائدة في مجال الابتكار والتكنولوجيا. تلعب هذه القدرات دوراً في تعزيز التنافسية والقوة الاقتصادية للبلاد.

8. العلاقات مع الدول العربية: العلاقات مع الدول العربية تلعب دوراً في تحديد إستراتيجية إسرائيل، وخاصة بالنسبة للعلاقات المثلى والتعاون السري.

2.6 الخلفية التاريخية لتطبيع الدول العربية علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي

منذ وصوله إلى فلسطين في عام 1948، أدرك قادة إسرائيل أن طبيعتهم شيء غريب تم زرعه في بيئة مناهضة للفلسطينيين، وأن فرض وجود بلدهم يتضمن أيضاً الشرعية الدولية للاعتراف والقبول، ولا سيما الدول العربية والنظام، من خلال إقامة علاقات طبيعية معه.

فيعد تطبيع الحلم الإسرائيلي والهدف الاستراتيجي للوحدة الإسرائيلية التي من المفترض تحقيقها بطرق مختلفة بعد رفض فكرة الاعتراف ومكافحة وتحرير فلسطين، لكن الهزيمة خلال الحرب مع الوحدة الإسرائيلية التي خاضتها في عام 1948 و1967 غيرت الموقف الرسمي العربي بقبول القرارات الدولية التي أثرت على فكرة المفاوضات مع "دولة إسرائيل" لتحرير الأراضي العربية، وهناك العديد من الأشكال لمفهوم التطبيع حيث تعكس هذه الأشكال التنوع والشمولية في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. تبنى نجاح أي محاولة للتطبيع على التفهم المشترك والتعاون البناء بين الأطراف المعنية والالتزام بالعمل من أجل تحقيق الأمان والازدهار في المنطقة، وهي كما يلي: (شقورة، 2021، الصفحات 39-55) (شعيب، 2016، الصفحات 286-289).

أولاً: من بين الأوجه المهمة لمفهوم التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي، تبرز الأوجه الاجتماعية كجزء حيوي من هذه العملية. من خلال التطبيع الاجتماعي، يتيح هذا النهج للأفراد والمجتمعات من مختلف الأعراق والثقافات التواصل والتفاعل. يشمل ذلك تبادل الخبرات الثقافية والفنية والتعبير الثقافي بين

الفنانين والكتّاب والمتقنين. يُعد هذا التفاعل الثقافي فرصة لزيادة التفهم المتبادل وتقدير الثقافات المختلفة، مما يساهم في تخفيف التوترات وتعزيز السلام والتعاون بين الشعوب في المنطقة.

ثانياً: في السياق السياسي، يمكن أن يشمل التطبيع تطوير العلاقات الرسمية بين الدول والمشاركة في مفاوضات دولية. من خلال هذا التفاهم السياسي، يمكن للدول العربية وإسرائيل بحث القضايا الإقليمية والدولية المشتركة، بما في ذلك تسوية النزاعات والعمل المشترك لتحقيق الاستقرار. يمكن للجهود السياسية المشتركة أن تلعب دوراً حاسماً في تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ثالثاً: من ناحية أشكال التطبيع الديمغرافية، يمكن أن يشمل التطبيع تبادل السكان بين الدول. يمكن أن تقدم الدول برامج لتسهيل اللجوء والعودة للمهجرين واللاجئين، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين والسوريين. يمكن للتعاون في هذا السياق أن يساهم في حل قضايا اللاجئين وإعادة توطينهم وتحسين أوضاعهم. (زريق، 2003، صفحة 42)

رابعاً: من الناحية القومية، يمكن أن يشمل التطبيع اعتراف دول عربية بإسرائيل كدولة ذات سيادة. هذا الاعتراف الرسمي يمكن أن يكون محوراً للتفاهم والسلام بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل التطبيع التعاون الاقتصادي بين الدول، بما في ذلك التجارة المشتركة والاستثمارات التي تعزز التعاون الاقتصادي وتعمل على تعزيز الازدهار في المنطقة.

خامساً: التطبيع الاقتصادي فهو ينطوي على عدة جوانب وعناصر مختلفة. يشمل زيادة التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية في مجموعة متنوعة من المجالات. يمكن أن يشمل ذلك تعزيز التجارة بين البلدان، وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة، وتطوير مشاريع مشتركة في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة.

سادساً: فيما يتعلق بالأوجه الدينية، يمكن أن يشمل التطبيع تعزيز الحوار بين الأديان المختلفة في المنطقة. يشمل ذلك تنظيم اللقاءات والندوات الدينية المشتركة وتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام بين الأديان. يجب أيضاً العمل على تعزيز حرية ممارسة الدين وحقوق الأقليات الدينية، والتأكد من أن الديانة ليست عائقاً أمام التواصل والتفاهم بين الشعوب.

والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية حسب الطرفين له مميزات حيث يتيح التطبيع إنهاء المقاطعة التي كانت مفروضة على إسرائيل لعقود. هذا يعني أن الدول العربية ستبدأ في التعامل مع إسرائيل بشكل رسمي وفتح الأبواب للتبادل الثقافي والاقتصادي. هذا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال زيادة فرص التصدير والاستثمار، وبموجب التطبيع، يمكن لإسرائيل والدول العربية التعاون في مجموعة متنوعة من المشروعات والمجالات. يمكن أن يساعد هذا التعاون في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول وتوزيع الأعباء والفوائد بينها. على سبيل المثال، يمكن إقامة مشاريع مشتركة لاستثمار مياه الأنهار الكبرى في المنطقة لحل مشكلة نقص المياه في إسرائيل وتحقيق التنمية المستدامة، ويجب مراعاة أن التطبيع قد يثير تحديات ومخاوف، بما في ذلك تأثيره على الوضع السياسي في المنطقة والعلاقات بين الأطراف المشاركة. هناك أيضاً مخاوف من تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية، بالإضافة إلى الشكوك بشأن تأثير إسرائيل على الشؤون الإقليمية. (محسن، 2001، صفحة 71) (داوود، 2002، صفحة 9)

وسوف نتحدث الباحثة في هذا الفرع عن لحم تاريخي لتطبيع علاقاتها بالوحدة الإسرائيلية:

أولاً: تطبيع العلاقات بين مصر والكيان الإسرائيلي في سياق عملية السلام

في أواخر السبعينيات بدأ التطبيع العربي مع إسرائيل عندما زار الرئيس المصري أنور السادات إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1977 عندما وقع على اتفاق السلام الإسرائيلي في فندق كامب ديفيد في 26 آذار/مارس 1979، أعلن الطرفان المشتركين عن الحرب بينهما على مدى 200 كيلومتر لإنهاء الحرب، وإخراج إسرائيل من أرض سيناء عام 1967، والسماح لمصر بالسماح للسفن الإسرائيلية بالعبور بحرية عبر قناة السويس. لذلك خرجت مصر من الصراع العسكري مع إسرائيل، وتراجعت عن نشر الموقف العربي وتأثير الموقف العربي، وخاصة عندما وافق الرؤساء العرب في عام 1982 على مبادرة السلام، ووافقت على فكرة الوحدة الإسرائيلية في مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة في عام 1967، وعودة الدولة الفلسطينية واللاجئين. (حسون م.، 2021، صفحة 18)

ثانياً: الأردن ومعاهدة السلام مع الكيان الإسرائيلي

في ضوء الحقيقة الجغرافية بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، التي كانت في بلد يحكمها ضفاف نهر الأردن الغربي خلال ستة أيام خلال حرب 1967 قبل أن يُعرف التطبيع، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس الوزراء الأردني عبد السلام في عام 1994، بالتوقيع على معاهدة السلام بشأن إسرائيل، التي ضمنت سلامته على أطول حدودها، والتي دامت حوالي 360 كيلومتر، وحق الأردن في رصد الشؤون الدينية والمقدسة في القدس (الرجوب، 2021، صفحة 6).

ثالثاً: الإمارات العربية والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي

الاتصالات بين الإمارات وإسرائيل ربما لم تُقطع منذ عقد من الزمان قبل توقيع اتفاق إبراهيم في البيت الأبيض في 15 أيلول/سبتمبر 2022، وتطبيع الإمارات يشمل تكامل معظم القطاعات "القانونية" والعلاقة مع الشركات التي تقيم مصانعها في منطقة المستوطنات في البلاد عام 1967، حيث يعتبر القانون الدولي هذه المستوطنات غير قانونية، وهكذا نرى أنه تم تطبيع علاقات الإمارات في كل القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية (الرجوب، 2021، صفحة 7).

رابعاً: البحرين والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي

في 15 أيلول/سبتمبر 2021، وقع على الاتفاق بين الطرفين، وتم التوقيع عليه في إطار الاتفاق المؤرخ 25 إلى 26 حزيران/يونيه 2019، عقد اجتماعاً متبادلاً، حيث شارك ممثل إسرائيلي بعنوان "السلام من أجل الازدهار"، الذي جاء فيه هذا المرفق من "صفحة القرن" التي أراد "ترامب" تنفيذها في الشرق الأوسط، ولقاءات بين وزير خارجية البحرية ورفيقه الإسرائيلي في واشنطن في تموز/يوليه 1919، وبيانات لوزير الخارجية البحريني خالد بن حمد آل خليفة قبل اتفاقية التطبيع في شباط/فبراير 2019، حيث قال أن المواجهة مع إيران أكثر أهمية من مسألة السلام الفلسطيني والتطبيع المتبادل بين الطرفين،

والسفر، والسفر، والاتصالات، والأمن، والأمن، والصحة، والطاقة والصحة، والصحة (الرسمية، بلا تاريخ، صفحة 5)

خامسا المغرب والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي

في 10 كانون الأول/ديسمبر 1920، أعلن الملك المغربي محمد السادس استئناف الاتصالات الرسمية والعلاقات الدبلوماسية الثنائية مع إسرائيل، بعد إعلان ترامب على تويتر، وموافقة المملكة على تطبيع إسرائيل، وتوقيع سلطان الرباط على الأراضي الصحراوية المثيرة للجدل مع جبهة البوليساريو، بما في ذلك إعادة فتح مكاتب الاتصال في تل أبيب في عام 2000، في أثناء أطول حالات الانقضاة في عام 2000، وتبادل الرسائل في كل من البلدين واستئناف الرحلات المباشرة في نفس الشهر، تم توقيع أربعة اتفاقات بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياحة والطيران. (الرجوب، 2021، صفحة 10)

ترى الباحثة أن دولة الاحتلال الإسرائيلي قامت باستدراج الدول العربية واحدة تلوى الأخرى وبدأت في دول الجوار لها والدول التي تقع على حدود معها مثل الأردن التي تملك أكبر شريط حدودي معها ومن ثم يليها مصر وقامت بتوقيع اتفاقيات سلام معهم لضمان أمنها واستقرارها مع دول الجوار وبعد ذلك انطلقت لبقية الدول العربية لتوقيع اتفاقيات سلام تحت بند تطوير المصالح الاقتصادية، وأيضا تبادل معلومات أمنية وعسكرية لمواجهة الخطر والتمدد الإيراني في الخليج.

الفصل الثالث

تأثير تطبيع الدول العربية على الصراع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية

كما أشرنا إلى موضوع التطبيع سابقا على أنه ممارسة سياسات وأفعال على مستوى الحكومات والأفراد والجماعات للتعامل مع الكيان الإسرائيلي أو على أنه جزء من الوطن العربي، وتجاهل انتهاكات وممارسات الحكومة الإسرائيلية المتعاقبة بحق الفلسطينيين، فالتطبيع يهدف لإنشاء علاقات مع "إسرائيل" وتجاوز ما ارتكبه من جرائم وانتهاكات بحق الفلسطينيين دون تحميلها مسؤولية تلك الجرائم.

لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في رعاية تطبيع دولة الاحتلال مع الدول العربية، وذلك من خلال تنفيذها للعديد من القرارات لدعم "إسرائيل" وعلى حساب القضية الفلسطينية، ومن أهم هذه القرارات قرار الإعلان أن مدينة القدس كاملة هي عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي والذي صدر في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، 14 أيار/مايو 2018، تبعه قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة في، وفي 10 أيلول/سبتمبر 2018، لتقوم الإدارة الأمريكية في 25 آذار/مارس 2019 في إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

إضافة للاعتراف بسيادة "إسرائيل" على أراضي مرتفعات الجولان في سوريا في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ومن ثم شرعنه المستوطنات القائمة على أراضي حدود عام 1976 بالصفة الغربية، إضافة لإعلان الإدارة الأمريكية موافقتها على عملية الضم وال توسع لفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الأغوار والبحر الميت، ذلك أتى في ظل إعلان بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، شعار "السلام مقابل السلام"، وجاء ذلك عقب قيام دولة الإمارات العربية بالتطبيع علاقتها مع "إسرائيل" التي تعتبر خطوة لفتح البوابة أمام الدول العربية لمزيد من عمليات وعلاقات

التطبيع المجاني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، بدون إيجاد حلول للقضية الفلسطينية (عقل، 2020، الصفحات 2-5).

3.1 مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية والأمن العربي

تخلق عمليات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي جملة من الإشكالات والمعضلات للأمن العربي وللحلاقات بين الدول العربية ببعضها البعض وعلاقات تلك الدول مع القضية الفلسطينية، على كل من الصعيد الأمني والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والقانوني والثقافي والفكري وفق التالي:

- على الصعيد السياسي: تعنت الجانب الإسرائيلي اتجاه شروط التسوية، وتحييد القضية الفلسطينية كمؤشر لتحديد العلاقات العربية-الإسرائيلية، الأمر الذي دفع الدول العربية لمزيد من الانقسام والانهيار، مما أدى إلى تنامي مشكلة تحديد من هو العدو من الصديق ومن هو الخصم في الاختلافات العربية على المستوى السياسي والفكري والثقافي، الأمر الذي نتج عن فقدان دول مركز الثقل السياسي لدول العربية وفقدان ثقلها الاستراتيجي، وافتقدت القيادة الفلسطينية المقدرة على التأثير بمواقف دول العالم لافتقارها للأدوات والمصالح التي يمكن ان تقدمها لأي دولة.
- على الصعيد العسكري والأمني: تشير التحولات الجارية بشكل صريح وواضح بأن بعض الدول العربية وخصوصا دول الخليج أصبحت ترى في إيران وليس إسرائيل عدوا لها وأصبحت تشكل الخطر الأكبر لأمنها الوطني مما دفعها للتحالف العسكري مع "إسرائيل"، الأمر الذي شكل انقلابا كاملاً للمعادلات العسكرية الأمنية والاستراتيجية بالمنطقة وخصوصا أن إيران ستري بهذه الخطوة استفزازا كبيرا لها، مما يؤدي لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.
- على الصعيد الاقتصادي: يتوقع أن تؤثر عمليات التطبيع الجارية تأثيرا على النظام الاقتصادي العربي بشكل عام، وعلى الاقتصاد الخليجي بشكل خاص وذلك لمقدرة النظام الاقتصادي الإسرائيلي على اختراق بني وهياكل اقتصاد الدول التي قامت بتطبيع معها أكبر بكثير من قدرة اقتصاد تلك

الدول على اختراق بني الاقتصاد الإسرائيلي، وتجدر الإشارة إلى أن تنامي العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول المطبوعة سيشكل عقبة أمام عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

- على الصعيد الثقافي والفكري والأيدولوجي: من المحتمل أن تؤثر للتحويلات الجارية بشكل سلبي على النسق العقائدي للأنظمة العربية، إضافة لتأثيرها على فكرة العروبة وقد تؤدي لتهميشها، خاصة في ظل بيئة الترويج الإعلامي للأفكار التي تناقض الأفكار العروبية السائدة في العالم العربي لأكثر من سبعين عاماً، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية (أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين) قضية العرب المركزية وتحظى بالأولوية بالسياسة العربية، إضافة لمخاطر التحول الثقافي والفكري تجاه "إسرائيل" في تحول مفهوم العدو والحليف لدى البعض، لتنتقل دولة الاحتلال الإسرائيلي لدولة صديقة وحليفة، وإيران من دولة مجاورة إلى عدو أساسي.

3.2 التطبيع خطوة جديدة على طريق إقامة ما تسمى "إسرائيل الكبرى"

يصعب حصر الأخطار والتهديدات المترتبة على عملية التطبيع وانعكاسها على الفلسطينيين والدول العربية ومنها عن سبيل المثال (أبو سمرة، 2020، الصفحات 1-4):

- الاختراق الصهيوني الاجتماعي والفكري والثقافي والفني والإعلامي والرياضي للمجتمعات العربية والإسلامية.
- ضرب الروح المعنوية وإضعاف روح الترابط والتكافل الاجتماعي في المجتمعات العربية، وإثارة الفتن والنعرات الدينية والعقائدية والمذهبية والطائفية والإثنية والمناطقية في صفوف العرب والمسلمين وإثارة الفتن وإشغال العرب والمسلمين في حروب أهلية داخلية لا نهاية لها، مثلما يحدث الآن في العديد من الدول العربية.
- تحديد القدرات العسكرية والدفاعية لدول الجوار والدول العربية، وذلك لضمان أمنها ولكسر التوازن والتفوق النوعي واستمرار تفردها بامتلاك الأسلحة النووية والإستراتيجية والنوعية والمتطورة والهامة.

- تمزيق الجبهة الداخلية للشعوب العربية والإسلامية، وكذلك للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة ومنع أية جهود أو مطالب فلسطينية أو عربية أو إسلامية لتحرير أرض فلسطين التاريخية، أو تحرير القدس الشرقية وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واتهام كل من يطالب أو يسعى إلى ذلك بالإرهاب، أو دعم الإرهاب.
 - السعي الجاد والحثيث لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة (إسرائيل الكبرى)، الممتدة من نهر النيل غرباً حتى نهر الفرات شرقاً، ومن لواء الإسكندرون شمالاً، حتى منتصف الجزيرة العربية جنوباً.
- وبهذا ترى الباحثة أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تسعى من خلال إستراتيجية الأمن القومي لها في توظيف التطبيع للمحافظة على تفوقها في المجال الاقتصادي والعسكري وأيضاً لتطبيق مخططاتها ومزاعمها الدينية والتاريخية في إقامة دولة إسرائيل الكبرى.

3.3 التحول من الصراع مع الكيان الإسرائيلي إلى التسوية

إن الهدف الأساسي من السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقدها لاتفاقيات والمشاريع الدولية المتعلقة بالشأن الفلسطيني هو توفير الحماية للكيان الإسرائيلي وذلك من خلال تجزئة الدول العربية وبالتالي صعوبة التمسك بحل عادل وجذري للقضية الفلسطينية حيث وجد هنالك مسارين لحل الصراع وفق المرحل التالية (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018، صفحة 3):

المرحلة الأولى: حل الصراع من خلال العملية العسكرية والتي بدأت بها دولة الاحتلال من عام 1948م ولغاية الآن يظل الخيار العسكري مطروحا من قبل دولة الاحتلال لشن هجمات على الفلسطينيين وفق ما تقتضيه الحالة الأمنية وتحت بند الحجج والذرائع الأمنية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التسوية السلمية لحل الصراع أكثر مما هي عسكرية، وهي فترة ما بعد مؤتمر مدريد سنة 1990م، حيث عانت المقاومة الفلسطينية من حالة من ضعف وانكسار مما دفعا للقبول في الحلول السلمية والتي لم يطبق أي منها على أرض الواقع لغاية الآن.

وفقاً لميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة تنص المادة رقم (51) والتي تجيز للدول فرادى أو جماعات حق الدفاع عن النفس ضد أي عدوان عليهم، فضلاً عن بيان الأمم المتحدة الذي يدعوا لحفظ الأمن والسلم واتخاذ التدابير الفعالة واللازمة لمنع العدوان وتهديد السلم، وعليه نرى بأن الخيار والحل العسكري هو خيار مشروع وفق ما نصت عليه الأمم المتحدة و تبناه الشعب الفلسطيني في مشواره التحرري ضد الكيان الصهيوني (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018، صفحة 4).

خاض العرب أول صدام مسلح مع الكيان الصهيوني في 15 أيار عام 1948م، وشارك في الحرب كل من العراق والأردن و إضافة لقوات من مصر ولبنان وسوريا؛ وبسبب اختلال في ميزان القوة بين الطرفين استولت إسرائيل على ما نسبته 12% من الأراضي الفلسطينية بعد قرار التقسيم، وذلك بسبب نقص الأسلحة وفسادها جزء منها وقيام مجلس الأمن بحظر بيع الأسلحة للدول العربية الداخلة في الصراع، ونتيجة لفشل الخيار العسكري للدول العربية لاسترجاع حقوقهم المسلوبة، وصعوبة التوصل لمشروع واحد يجمعهم بسبب ضعفهم وتشتت أمرهم فاتجهوا لإدارة الصراع من الخيار العسكري للسلمي وذلك ضمن نطاق القانون الدولي، حيث نص على هذا الخيار المادة رقم(11) من الميثاق العام للأمم المتحدة" حيث أوجبت حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق" وغيرها من الوسائل وفق تفسير المادة (داوود، 2002، صفحة 44)، إضافة إلى خيار آخر لحل الصراعات المتمثل بالطلب من الأجهزة الدولية التدخل لحل هذه المشكلات والصراعات مثل مجلس الأمن (داوود، 2002، صفحة 45).

وانقسم العرب إلى قسمين فيما يتعلق بالتسوية السلمية لحل الصراع، فالجبهة الأولى عرفت بالصمود والتحدي حيث انبرت للتصدي لاتفاقية كامب ديفيد والحلول السلمية، وكانت ترى بالحل العسكري هو الخيار الوحيد لإنهاء الصراع، لكن هذه الجبهة لم تصمد طويلاً بسبب اندلاع الحرب العراقية _ الإيرانية سنة 1980م وأيضاً بسبب تفاقم الأزمة اللبنانية، قامت إسرائيل باستغلال هذه الأحداث وقامت بالانفراد بالدول العربية كل على حدا لفرض مشروعها التوسعي، حيث أكد ذلك "إسماعيل فهمي" وزير

الخارجية المصري الأسبق خلال فترة تولي السادات الذي استقال من منصبه قبيل الاتفاقية، فيذكر في كتابه عن "أثر الاتفاقية على القضية الفلسطينية" حيث أثرت الاتفاقية سلبا على التلاحم العربي وكانت سببا أساسيا في تمادي إسرائيل بخطرستها اعتدائها على العرب (داوود، 2002، صفحة 83).

وبهذا نرى أن والآثار السلبية التي نتجت عن الاتفاقية بحق القضية الفلسطينية والموقف العربي من النزاع العربي _ "الإسرائيلي" يخالف ما تم الترويج له بالاتفاقية (داوود، 2002، صفحة 80)، كما ساهمت الاتفاقية بإسقاط الخيار العسكري من الموقف الدول العربية في حل الصراع مع الكيان الإسرائيلي، ومنهم من يرى أن لتداعيات الحرب العراقية _ الإيرانية، والحرب العراقية _ الخليجية تأثير كبير على إيجاد حل للقضية الفلسطينية كما أثرت هذه الحروب في عملية تحول الدول العربية لتسوية وللحل السلمي بسبب انشغالهم (داوود، 2002، صفحة 83).

3.4 آثار وتبعات التطبيع العربي - "الإسرائيلي" على القضية الفلسطينية

احتلت القضية الفلسطينية لسنوات طويلة أولوية ومركزية في جدول أعمال دول العالم العربي، ولكن بسبب الاضطرابات التي عانت منها دول الشرق الأوسط نتيجة لتأثرها بأحداث (الربيع العربي) إضافة لجهود كل من إيران وتركيا لتوسيع نفوذهم الإقليمي وموقف الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" المنحاز بشكل كبير و بقوة لصالح "إسرائيل"، أدى كل ذلك لتراجع الأهمية والمركزية والأولوية للقضية الفلسطينية في الأجندة الدول العربية بسبب التغيرات الإقليمية، أدركت الفلسطينيون الآثار السلبية للمتغيرات الحاصلة بالمنطقة والعالم على حلول للقضية الفلسطينية، وبالرغم من ذلك لا زالت تحاول الحفاظ على نوع من الأمل في التزام عربي أساسي على الأقل اتجاه الفلسطينيين بما يشمل عدم إقدام دول الخليج العربي بشكل خاص على إقامة علاقات تطبيع رسمية مع الكيان الإسرائيلي (أفاق، 2018، صفحة 2).

كما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" في يناير 2020م - خلال في فترة ولايته- عن صفقة القرن وطرحها كخطة من إيجاد حل الصراع بين الجانبين الإسرائيلي و الفلسطيني، حيث قدم الخطوط العريضة والنقاط الأساسية للصفقة لتكون نموذج جديد لحل الصراع القائم و إضافة لقيام ترامب بتصميم هندسة شرق أوسطية جديدة، قائمة على أساس تحالف بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي (آفاق، 2018)، غيرت صفقة القرن المبادئ التي قامت في توجيه العملية السياسية بين الجانبين الإسرائيلي و الفلسطيني على مدى العقود الثلاث المنصرمة، وبذلك تم نفي عمليا على أرض الواقع الافتراض بأن الوقت يعمل لصالح الفلسطينيين. (أبو العز، 2020، صفحة 18).

مع ذلك، فإنه يشجع ويسوق الجانب الإعلامي الإسرائيلي فكرة التعاون مع بلدان العام العربي، والنخبة والزعماء الأكاديميين ف لديهم علاقات سرية مع الدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات (أبو العز، 2020، صفحة 22).

على الرغم من أن العلاقات الثنائية السياسية والأمنية والاقتصادية القوية بين إسرائيل والدول العربية حاولت حتى الآن إقناع العرب أولاً ثم العالم، إلا أن هذه العلاقات خادعة، وما تطلبه إسرائيل هو أن تكون هذه العلاقات مفتوحة. قام اللواء المتقاعد أنور إسكي، رئيس المعهد العربي السعودي للدراسات الإستراتيجية حول التعاون مع إسرائيل في عامي 2016 و 2017، بزيارة إلى إسرائيل في يوليو 2016، والتي كانت أول زيارة سعودية قريبة من النظام الملكي، ووجدت تغطية واسعة في الدبلوماسيين والصحافة العربية والإسرائيلية (عدنان، 2018، صفحة 13).

في هذا الفصل تطرقت الباحثة إلى الآثار والانعكاسات الآنية والمتوقعة جراء التعاون الإسرائيلي الخليجي على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، حيث يشرح التناقض القائم بين ذلك التعاون وقسم العروبة والدين والإنسانية الراسخة في وجدان شعوب المنطقة العربية والإسلامية.

مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية قد كسبت الكثير من تطبيع العرب مع كيان صهيوني وتحول الأنظمة العربية التي ترى هذا الكيان حليفا وليس عدوا، وتعارض أهدافه وأسباب وجوده، وتصبح شرطي الكيان المحتل اتفاقيات أو سلو الموقعة مع السلطة الفلسطينية، خلق تيارا قويا من المثقفين ورجال الأعمال العرب الذين يؤيدون علانية التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويعزز وهم السلام مع الكيان الصهيوني ويسبب الارتباك بين معظم الشعوب العربية، والتطبيع العربي الذي يربك موقفهم من القضية الفلسطينية والتطبيع مع العدو الصهيوني، أثر على حركة المقاومة العربية بسبب القيود الرسمية في بلدهم، ولكن على الرغم من هذه الآثار الضارة، التطبيع بكل ما فيه من حشود، فإن تصميم الشعب الفلسطيني على الاستمرار، كان التصميم في المقاومة والإبداع في مقاومة التطبيع والصهاينة أحد أسباب كشف وجههم القبيح خارج العالم العربي. هناك دعوات للسلام والتطبيع ودعوات متجددة لمقاومة التطبيع، والتطبيع هو أيضا مبادرة في أيدي شركاء موثوقين للفلسطينيين الذين يدافعون عن فلسطين ويرفضون التطبيع مع المنظمات الصهيونية (حسون أ.، 2019، صفحة 16).

وقد تعددت الأضرار المعنوية والمادية المرافقة لتطور العلاقات "الإسرائيلية" - العربية التي تمحورت حول التعاون الأمني ما بين الجانبين كما أشارت العديد من المصادر العبرية، مما يعني تضرر المقاومة الفلسطينية، حيث ظهر ذلك من خلال الموقف السعودي ضد حركة المقاومة الإسلامية حماس، وذلك من خلال اعتقال عدد من الأشخاص الذين ينتمون لها والمقيمين في السعودية، بالإضافة إلى قيامها بوضع شروط مشددة على تحويل الأموال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من أراضيها.

ويظهر الضرر المعنوي نتيجة تطور العلاقات "الإسرائيلية" - العربية من خلال قيام الكيان الصهيوني بضخ مادة إعلامية شعبية تستهدف صمود الشعب الفلسطيني تقوم على نشر وإظهار حقيقة قيام الحكومات العربية في الدخول بمؤامرة ضد حقوق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى قيام بعض هذه الدول بفرض العديد من القيود على وجود الفلسطينيين وتقلهم عبر أراضيهم في مقابل السماح للكيان الصهيوني باستخدام أراضيها ومواردها بصورة غير معلنة رسمياً، وبالتالي هذا يعني إعطاء الجانب

الإسرائيلي مزيداً من الشرعية والثقة لكي يمضي بمخططاته اتجاه الفلسطينيين بسبب المكانة الإقليمية والدولية السعودية، بالإضافة إلى أن تقوية هذه العلاقات سوف يساعد العديد من الدول الأخرى على تقوية علاقاتها مع إسرائيل، مما يعني التقليل من العزلة الدولية التي أحاطت بإسرائيل لمدة سبعة عقود ماضية.

الفصل الرابع

أثر إستراتيجية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي في استمالة الدول العربية للتطبيع

من نصف ثمانينات القرن المنصرم، بدأ عملية التصور للمشروع الشرق الأوسط الجديد (التطبيع مع الدول العربية) الذي أعده "شيمون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وسُمي بمشروع مارشال الشرق الأوسط، الذي نشره في كتابه: شرق الأوسط جديد عام 1993م، حيث عرض فيه رؤيته للمشروع التي استلهمها من مشروع مارشال الأوروبي الذي يحث على التعاون والوحدة بين دول الاتحاد الأوروبي، والتي تم بنائها على أولويات وأسس اقتصادية و سياسية، فيكون التعاون الاقتصادي بين الدول حلاً للنزاع و للصراع السياسي بينهم، على اعتبار أن عملية التعاون سيؤدي لزيادة التفاهم بينهم الذي سيؤدي لزيادة الاستقرار السياسي في القارة الأوروبية، كما يرى أن السوق المشتركة ستساهم في عملية الاستقرار السياسي وتحسين مستوى المعيشية من خلال عملية التنمية، بحث تكون عملية التنمية حلاً للمشكلة الأصولية لتضييق الفجوة بين فئات المجتمع، وبالقضاء على الفقر، للانتقال من صراع الاقتصاد، لسلام الاقتصاد، من خلال تحويل نفقات تصنيع الأسلحة لرفع مستوى المعيشية للمواطنين (الشرعة، 2007، صفحة 18).

إن اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية هي نوع من تغيير قواعد اللعبة، لكن في الاتجاه السلبي بالنسبة لحل القضية الفلسطينية، وعلى عكس تطلعات الشعب الفلسطيني، لذلك يسعى الفلسطينيون دائماً لتخفيف الضغط في هذا الملف وعلى النقيض يسعى "الإسرائيليون" لدفع المزيد من الدول العربية نحو التطبيع (عبد الخالق، 2007، صفحة 126).

4.1 مخاوف إسرائيل الأمنية ودوافعها للتطبيع

اتسع نطاق الجدل في العالم العربي سنة 1993م، حيث أن الجدل بدأ بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، والذي تحدث عن طبيعة الترتيبات الإقليمية التي سوف تترتب على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وإن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي والذي تم توقيعه في 13 سبتمبر من نفس العام قد أدى إلى تصعيد هذا الجدل، فأما الدوائر الرسمية في الدول العربية استمرت في عزوفها عن المشاركة في هذا الجدل أو الاهتمام به، فقد بقي محصوراً في أوساط جماعات المنقذين والسياسيين المعارضين والمستقلين، وبذلك انقسم العرب إلى قسمين أحدهما رفض مشروع التطبيع والآخر رحب بهذه الخطوة، وقد عزى الفريق الأول السبب إلى التالي (عبد الخالق، 2007، صفحة 126):

مشروع التطبيع لم يكن نابغاً من العرب، بل فرض عليهم وذلك لأن للتطبيع أصول تاريخية وفق المخططات الصهيونية الغربية لمنطقة الشرق الأوسط، فيرى القائلون بالأصول الغربية أن مشروع التطبيع يرجع "لحلف بغداد"، "وحلف شرق البحر الأبيض المتوسط"، و"مشروع إيزنهاور" وغيرها من المشاريع الغربية التي لم يكتب لها النجاح لتنامي الوعي القومي العربي، وإصرار العرب على رفض أي ترتيبات إقليمية تدعم مركز الكيان الإسرائيلي بالمنطقة.

نتج عن سلسلة الانتكاسات التي تعرضت لها الحركة القومية العربية مناخاً مناسباً لتنفيذ مشاريع التطبيع، التي ترجع أصولها "للمشروع هرتزل" الذي هدف لتحويل منطقة الشرق الأوسط لمنطقة سلام تعاون وتعايش، وبما أن العرب لا يمكنهم القبول في مشروع يحمل ويقترن باسم هرتزل، مهما تردت أوضاع الدول العربية، فكان من الضروري إعادة صياغة مسمى جديد للمشروع ليصبح "المشروع الشرق الأوسطي"، حيث قامت المؤسسات الصهيونية بإعداد دراسات حوله، قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي (عبد الخالق، 2007، صفحة 58).

وبعد هذا السرد التاريخي لمشاريع التطبيع تعود النسخة الراهنة "المشروع الشرق أوسطي" لمنتصف ثمانينات القرن المنصرم، عندما بحث كل من "شيمون بيريز" ومصطفى خليل "مشروع مارشال الشرق الأوسط" الذي يقوم أساسه على برامج للتنمية للدول التي المشروع، ويكون تمويله من الدول الغربية إضافة للدول العربية النفطية، وقد جاء تزامنا لمشاريع التطبيع مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين كل من الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر من أحد وسائل التحايل على الدول العربية، وذلك لإتاحة الفرصة للمنتجات الإسرائيلية للتسلل إلى الدول العربية، على اعتبار أنها منتجات أمريكية (الخالدي، 2018، صفحة 7).

إن تحقيق التسوية السلمية لا يؤدي بالضرورة إلى علاقات وتفاعل طبيعيين في المنطقة، لأنه إذا لم تكن هذه التسوية مصحوبة باتفاقيات محددة، فإنها لا تضمن المصالح المتبادلة، كما يتضح من تجربة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن التسوية نفسها لا تضمن الطبيعة الواسعة للمشكلة، ولا تضمن التعاون الإقليمي، لأن وجود إسرائيل نفسها لا يزال قائما، خاصة بتكوينها العنصري وأهدافها التوسعية وتهديداتها للمصالح العربية، خاصة في ظل الدعم الأمريكي، وجود إسرائيل نفسها غير مضمون.

إن الحديث عن دور إيجابي لإسرائيل في التنمية الإقليمية، في إطار "المشروع الشرق أوسطي" - التطبيع - لا أساس له، فهي ليست رائدة في أي مجال من مجالات الإنتاج، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية، ولا تمتلك من التكنولوجيا إلا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه، فالتكنولوجيا الإسرائيلية ليست أصيلة، بل مستوردة من الغرب، ولذلك، فإن "المشروع الشرق أوسطي" - التطبيع - لا يفيد سوى إسرائيل، لأنه ينعش اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية، والتمويل الدولي والإقليمي (وهو عربي أساسا) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى إسهامها التكنولوجي (المحمدي، 2016، صفحة 16).

وهذا التّنبير بفائدة التّكنولوجيا الإسرائيليّة لا محلّ له؛ لأنّ التّكنولوجيا المطلوبة هي التي تتسجم مع الطّروف والحاجات العربيّة، فالتّكنولوجيا المناسبة لمجتمع صغير ومنظّم على مستوى علمي مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفنقر إلى هذا المستوى، وإذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ستكون النتيجة اتّساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات، ومن ثمّ احتدام التّناقضات داخلها.

مشروع " المشروع الوسطي " يحو هويّة المنطقة، ويطلق خصوصيّتها العربيّة والإسلاميّة، وبالتالي يتحوّل إلى محيط جغرافي لا علاقة له بالبشر أو التاريخ، على خريطة لا تصلح إلّا لقياس الوجود الإسرائيليّ وطموحاته على المستوى الجغرافي أيضًا، حيث تحاول إسرائيل إعادة تشكيل المنطقة وفقًا لمصالحها ومصالحها، فهي تستبعد البلدان، وتضاف إلى أنّ هذا المشروع لا يبقى محدودًا تاريخيًا أو جغرافيًا. (مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، 1994، صفحة 2).

من بين المؤشّرات التي تشير إلى أنّ السوق العربيّة الشّرقيّة ستنضمّن إسرائيل وغزّة والأردن المقترحة قبل أن تدخل مصر ولبنان وسوريا وتلك البلدان الثّلاث الأخيرة بالتّعاون مع إسرائيل قبل أن تدخل إلى الشّرق العربيّ الآخر، ولا تستطيع دول المغرب العربيّ أن تتدخّل في التّكامل بين المغرب العربيّ وأوروبا، واتّساقها مع المصالح الأمريكيّة والإسرائيليّة، في حين خاض المارة في المجموعة الثّانية عدّة جدال حول ما إذا كانوا يبررون الحاجة إلى التّعاون الإقليميّ في الشّرق الأوسط، أو يؤكّدون على الحاجة إلى " سوق شرق أوسطيّة - التّطبيع " أو لتخفيض خطر التّعاون العربيّ مع إسرائيل. (النجار غ، 2017، صفحة 12).

وركزوا على فائدة "التطبيع" التي طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار، وتتمثل هذه الفائدة فيما يلي:

في السياق الاقتصادي، يظهر وجود سوق مشترك واسع أهمية كبيرة في تحقيق الاقتصاديات من حيث التطوير والازدهار. هذه السوق تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم والتخصيص الفعال للموارد، ويمكن مقارنة هذه النقطة بالاتحاد الأوروبي وما حققه من نجاح في إنشاء سوق مشتركة، والذي ساهم في

تحقيق الرخاء الاقتصادي والسياسي في المنطقة، أما في السياق الاقتصادي، يظهر وجود سوق مشترك واسع أهمية كبيرة في تحقيق الاقتصاديات من حيث التطوير والازدهار. هذه السوق تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم والتخصيص الفعال للموارد، ويمكن مقارنة هذه النقطة بالاتحاد الأوروبي وما حققه من نجاح في إنشاء سوق مشتركة، والذي ساهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي والسياسي في المنطقة، أما التفاعل بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية يعزز من قدرة الدول على تحقيق التنمية وتحسين مستوى حياة سكانها. يمكن استخدام التكنولوجيا المتقدمة لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، ويمكن مقارنة هذه النقطة بالصين وإستراتيجيتها في دمج التكنولوجيا مع الموارد البشرية والاقتصادية لتحقيق نجاح اقتصادي هائل، وأن تحقيق الكفاءة الاقتصادية يعني استغلال الموارد بشكل فعال وتحسين التخصيص. إنه يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار، ويمكن مقارنة هذه النقطة مع مفهوم الاقتصاد المختلط ودوره في الاقتصاد الصيني وكيف أسهم في تحقيق نمو اقتصادي قوي، والتعاون الاقتصادي يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً في تحقيق السلام، حيث يزيد من تبادل المصالح بين الدول. ومع ذلك، فإن تحقيق السلام يتعلق بالعوامل السياسية والإقليمية أيضاً، و مقارنة هذه النقطة بالتاريخ الاقتصادي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكيف ساهم التكامل الاقتصادي في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة (جلال، 1993، صفحة 48). (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994، صفحة 1).

ويوجد على هذا القول ملاحظتان: الأولى: هي أنّ الذي قضى على السلام بين العرب وإسرائيل هو شيء ليس له أيّ علاقة بوجود أو عدم وجود تعاون اقتصادي، وهذا الشيء هو مجرد رغبة مجموعة من الناس في الحصول على أراضي الآخرين.

لقد كان هناك تعاون، بل وتكامل اقتصادي بين العرب واليهود في فلسطين قبل الأربعينيات من القرن الماضي، والذي قضى على هذا التكامل وانفصل بدولة خاصة لها اقتصاداً مستقلاً وجيشاً مستقلاً، ووضع حداً للسلام لم يكن العرب، بل اليهود، وكلّ الحروب التي حدثت منذ ذلك الحين في 1948 م، و 1956

م، و 1967 م، لم يكن الدافع إليها رفض العرب الدّخول في علاقات اقتصادية مع اليهود، بل كان الدافع إليها هو ضمّ أراضٍ عربيّة جديدة، وبترتّب على ذلك أنّ التّعاون الاقتصاديّ بين العرب وإسرائيل ليس شرطاً كافياً للسلام، بل سيظلّ السلام مهدّداً طالما كان لدى إسرائيل من الأهداف ما لا يقبله العرب صاغرين، إنّ آية رغبة إسرائيلية للتّوسّع في المستقبل، سوف يستخدم السلاح الإسرائيليّ في تنفيذها كلّما بدا من العرب ميل إلى المقاومة (سالم، 2014، صفحة 18).

والملاحظة الثّانية أنّ تبديد موارد عربيّة هائلة على السلاح لم تكن إسرائيل هي السّبب في الجزء الأكبر منه إلّا بالاسم، وإنّما كان السّبب الأساسيّ وراء الجزء الأكبر من الإنفاق العربيّ على السلاح هو تحقيق مصلحة بائعي الأسلحة، يظهر ذلك، مثلاً، ممّا أنفقته دول الخليج على أسلحة ظهرت قلّة جدواها إبان أزمة الخليج (سالم، 2014، صفحة 19).

وفي ذات السياق ترى الباحثة أنه في خضم هذا الجدل حول تطبيع الدول العربية تبقى "إسرائيل" هي العدو الأول للدول العربية في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى ما ارتكبه من مجازر بحق أبناء الوطن العربي الواحد، وإلى عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب العربي، وأن ما يقدمه الاحتلال الإسرائيلي من تسهيلات لأبناء الوطن العربي وللحكام هي في جوهرها خطوات مدروسة لتمير مخطط بني صهيون بالسيطرة على الدول العربية من النيل للفرات عسكرياً، واحتلال ما تبقى منها ثقافياً ودينياً واجتماعياً، وشرذمتها.

4.2 انعكاس اتفاقيات التطبيع على العلاقات بين الطرفين (الكيان الإسرائيلي - الدول العربية المطبوعة)

بدأ أولى عمليات تطبيع الدول العربية مع "إسرائيل" في نهاية سبعينيات القرن المنصرم، وظلت مشاريع التطبيع ساكنة لغاية العام 2020 م، حيث التحقت أربع دول عربية في قطار التطبيع كما وصلت بعض اتفاقيات لحد التحالف، وفي المقابل ظلت اتفاقيات التطبيع المصرية والأردنية بأضيق حدودها مع "إسرائيل" تقتصر على الجوانب الاقتصادية والأمنية التي يفرضها الواقع الجغرافي في أغلب الأحيان

الجغرافيا، بالمقارنة في التطبيع بين الإمارات وإسرائيل الذي كان شاملاً لجميع مناحي الحياة، لقد جاءت مشاريع التطبيع في العام 2020 خلال فترة تولي الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب الحكم، تجدر الإشارة إلى أن التطبيع المصري قوبل بالرفض عربي المطلق ووصل لحد مقاطعتها ونقل مقر الجامعة العربية منها لتونس، على عكس مشاريع التطبيع في العام 2020 م لم تلقى رفض من غالبية الدول العربية، إلا من الفلسطينيين الذين اعتبروا مشاريع التطبيع "خيانة" و "طعنة في الظهر" (الرجوب، 2021، صفحة 2)، وبالرغم من احتفاء الدول العربية المطبوعة بمشايعها واتفاقيات ذات العلاقة مع الكيان الصهيوني إلا أن وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية صرحت في أكتوبر 2020، بأن الغالبية العظمى من الخطاب الشعوب العربية على مواقع التواصل رافضة لاتفاقيات التطبيع ومشاريعه (الرجوب، 2021، صفحة 3).

4.2.1 أبرز أشكال التطبيع بين "الكيان الإسرائيلي" والدول العربية

1. مصر

مصر هي واحدة من الدول العربية الأولى التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل أثناء احتلال محمد أنور السادات في نوفمبر 1977، حيث قام الرئيس العربي الأول بزيارة إسرائيل علناً، وفي 26 آذار/مارس 1979، وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي ماناهيمبيجن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ماهايمباغن عقد معاهدة سلام في كامب ديفيد، الأول الذي طبع مع إسرائيل، وفي إطار الاتفاق، أعلننا أنهما سينهيان حرباً تمتد 200 كيلومتر بينهما من خلال الانسحاب من إقليم سيناء، والنقابات وأغلب الأحزاب المصرية ترفض كل أنواع التطبيع وتعاقب ناخبها عندما يشتركون في الأنشطة الطبيعية على الرغم من أن هناك عقوداً من التطبيع، فإن بيانات الحاسوب المركزي للإحصاءات الإسرائيلية تقول عام 2018 أن التجارة بين مصر وإسرائيل كانت 149 مليون دولار فقط. (سامي، 2021، صفحة 9).

2. الأردن

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (إسحاق رابين) ورئيس الوزراء الأردني (عبد السلام) معاهدة تضمن أمنه في إسرائيل، والتي دامت حوالي 300 كيلومتر، وأعطت الأردن الحق لمراقبة الشؤون الدينية والمواقع المقدسة في القدس. وفي عام 2016 وقع الأردن مع إسرائيل اتفاقاً بقيمة 15 مليار دولار على استيراد الغاز بقيمة 15 مليار دولار. مؤشر لرفض التطبيع، وفقاً للنظام الإسرائيلي للإحصاءات المركزية 2018، تم تقييد التجارة بين الأردن وإسرائيل بمبلغ 335 مليون دولار في العام الماضي (حامد، 2019، صفحة 6).

3. الإمارات

لم تنقطع اتصالات الإمارات بإسرائيل طوال عقد على الأقل قبل توقيع اتفاق "أبراهام" في البيت الأبيض، يوم 15 سبتمبر 2020، وأخذ التطبيع الإماراتي منحى مختلفاً بشموله أغلب القطاعات ومحاولة ترويجه شعبياً، وحتى دينياً عبر "دعاة" يسوقونه "شرعياً".

إن تطبيع الإمارات، وخلافاً للأردن ومصر، لم يتوقف عند المستويات الرسمية أو الاقتصادية والأمنية الضيقة، بل تجاوز ذلك إلى مستويات كسرت "الخطوط الحمراء" في العلاقة مع المحتل، وفق ما يراه فلسطينيون، ووصلت العلاقة حدّ التعاقد مع شركات لاستيراد منتجات مصدرها مستوطنات مقامة على أراضي محتلة عام 1967، يعتبرها القانون الدولي غير شرعية، كما زار إماراتيون إسرائيل وتضاحكوا مع "أصدقائهم" الإسرائيليين، وزاروا كنساً يهودية في المستوطنات (الطويل، 2020، صفحة 10).

نشر إماراتيون فيديوهات عن نذرهم لإسرائيل وتهنئهم على يوم استقلاله يوم يتذكر فيه الفلسطينيون حزنهم فلم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى كانت جميع القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، والسفر والتنقل على متن الطائرات، والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، والضرائب، وغير ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقع اتفاقاً حول بيع 50 في المائة من أسهم فريق بيتاربروشاليم

لكرة القدم إلى رجل أعمال من العائلة الحاكمة الإماراتية، الشيخ حمد بن خليفة آل نهيان، وزيارات الشخصيات على مستويات مختلفة، وآخرها السفير محمد آل خاجة، في أواخر مايو/أيار، والزعيم الروحي لحركة شاس، شلومو كوهين، في القدس الفلسطينية المحتلة. (الطويل، 2020، صفحة 11).

في الثاني عشر من آذار/مارس 2021 أعلنت الإمارات إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في إسرائيل بقيمة 10 مليارات دولار وخلال الحرب "الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني خلال أبريل/نيسان الماضي والذرة، تم التوقيع على اتفاقات في مجالات: الذكاء الاصطناعي، وحل الغاز، وتجارة الأوراق المالية، وإنشاء منصة إعلام عربية "في إسرائيل"

لم تخرج أصوات من الإمارات رافضةً للتطبيع، بل انساق الإعلام وشبكات التواصل إلى ترويجه وترويج من يباركه أفراداً ومؤسسات، في حين لم يستبعد مسؤول فلسطيني تحول العلاقة إلى تحالف عسكري بذريعة وجود تهديد إيراني، تضمنت مقدمات المعاهدة مجموعة من الاعتبارات المهمة التي تم التأكيد عليها ومن أهمها: إن كلا الطرفين قد أعربا عن رغبتها في تحقيق رؤية لمنطقة الشرق الأوسط يكون مستقرًا وسلميًا ومزدهرًا لصالح جميع الدول والشعوب في المنطقة، وفي إنشاء سلام وعلاقات دبلوماسية وودية وتعاون وتطبيع كامل للعلاقات بينهما وبين شعوبهما، وفق هذه المعاهدة، ورسم طريق جديد معاً لعدم حصر الإمكانيات الهائلة لبلديهما والمنطقة، والتأكيد على الاستمرار في تطوير العلاقات الودية في بمصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط وأن التحديات لا يمكن مواجهتها بشكل فعال إلا من خلال التعاون وليس عن طريق الصراع (الإمارات، 2021، صفحة 3) وتضمن بدء المعاهدة أيضاً تأكيد وتصميم الطرفين على ضمان السلام والاستقرار والأمن والازدهار الدائمين من أجل تنمية وتعزيز اقتصادهما، وتأكيد التزامهما المشترك بتطبيع العلاقات وتعزيز الاستقرار من خلال المشاركة الدبلوماسية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق الوثيق، كما أكدوا في بداية المعاهدة، أن السلام والتطبيع الكامل للشرق الأوسط من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الإبداع التكنولوجي والعلاقات الوثوق بين الشعوب يمكن أن يساعدا في تغيير الشرق الأوسط. (عبده، 2021، صفحة 29)

4. البحرين

تم التوقيع على الاتفاق بين البحرين وإسرائيل في حديقة البيت الأبيض في 15 أيلول/سبتمبر 2021، وهو ما اعتبره ملك البحرين "إنجازاً تاريخياً"، ولكن سبق أن عقدت فيه علاقات وزيارات متبادلة، ففي 25 و 26 حزيران/يونيه 2019، "مركز السلام والرخاء" الإسرائيلي، الذي نشأ عن "صفقة القرن" التي أراد ترامب تطبيقها في الشرق الأوسط، ودمرت إمكانية إقامة دولة فلسطينية، وفي تموز/يوليه 2019، عقدت لقاءات بين وزير خارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة ونظيره الإسرائيلي في واشنطن في 20 تموز/يوليو 2019. (عبده، 2021، صفحة 29).

هنا يمكن الحصول على تصريحات من وزير خارجية البحرين في شباط/فبراير 2019 قبل التطبيع، حيث قال أن المواجهة مع التهديد الإيراني أكثر أهمية من المسألة الفلسطينية، واتفاق الاستثمار والسياحة، والسفر المباشر، والأمن، والاتصالات، والتكنولوجيا، والطاقة، والبيئة، والثقافة، والفتح المتبادل للسفارات.

5. السودان

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أعلنت وزارة الخارجية السودانية أن الحكومة الانتقالية للتطبيع التجاري مع إسرائيل وافقت على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وفي نفس اليوم أعلن البيت الأبيض أن "ترامب" قد أبلغ الكونغرس عن اعتزامه شطب السودان من قائمة الدول المدعومة بالإرهاب، التي انضم إليها منذ عام 1993 للترحيب به بصفته الزعيم الراحل ل"القاعدة" أسامة بن لادن، وأوصى الاتفاقية ببدء العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث ركزت على الزراعة في البداية، وأوصى لاحقاً بعقد اجتماعات بشأن اتفاقات تعاونية في تلك المناطق وغيرها من المجالات مثل التكنولوجيا والزراعة والطيران والهجرة.

6. المغرب

هي الدولة العربية السادسة التي قبلت التطبيع، أعلنت في 10 كانون الأول/ديسمبر أن "استئناف اتصالات رسمية وعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل" بعد إعلان ترامب في تويتر أن مملكة التطبيع قد وافقت مع إسرائيل من خلال الاعتراف بسيادة الرباط على الصحاري المتنازع عليها، وضمت اتفاق إعادة فتح مكاتب الاتصال في تل أبيب والروابط التي تم التوصل إليها في عام 2000، وفتح الرسائل في كلا البلدين، واستئناف الرحلات المباشرة.

في نفس الشهر، تم توقيع أربع اتفاقات بين البلدين بشأن الاقتصاد والتجارة والسياحة والطيران، وفي شهر مارس الماضي أعلنت المغرب عن اتفاقية شراكة إستراتيجية بين رجال الأعمال المغربيين والإسرائيليين من أجل تعزيز العلاقات التجارية والتجارية، ووفقا لمكتب الإحصاءات الإسرائيلي، كان حجم التجارة بين المغرب وإسرائيل قد بلغ أكثر من 4 ملايين دولار في الأشهر الأخيرة. (عبده، 2021، صفحة 15)، السلطة اليهودية للهجرة إلى فلسطين المحتلة تقدر عدد اليهود في المغرب ب 2000، في حين أن عدد اليهود المغربيين في إسرائيل يزور حوالي 600 ألف منهم، ورغم ذلك تدعو إلى رفض الاستفتاء في المدن المغربية على نطاق واسع، كما رفضت الأحزاب والمجموعات الإسلامية الرائدة في البلاد "التوحيد والإصلاح" التي تمثل حملة حزب العدالة والتنمية " (عبده، 2021، صفحة 16).

4.2.2 التعاون الأمني الاستخباراتي بين الطرفين

يعد التعاون الأمني بين الكيان الدولة العربية الموقعة على اتفاقيات التطبيع من الأمور التقليدية، لكن المثير للجدل أن أوجه التعاون بينهم وصلت لمستويات غير متقدمة خاصة فيما يتعلق بالمستوى الميداني، أي ان هنالك شراكة عميقة وغير اعتيادية بينهم، ويمكن تحديد أوجه التعاون وفق التالي (موقع سياسة بوست، 2015، صفحة 7):

أولاً: تعاون بشكل مكثف على مستوى الاستخبارات وأيضاً تقديم الاستشارات لقمع ثورات الربيع العربي خصوصاً في مصر.

ثانياً: التصدي لتهديد المشترك: حيث كثرت أوجه التعاون لمواجهة مثل محاربة "الإرهاب"، حيث تمت عمليات التنسيق المشتركة والعمل الميداني المباشر أيضاً لمواجهة الأحزاب والتنظيمات الإسلامية المتطرفة مثل: بيت المقدس وجبهة النصرة وداعش وغيرها، حيث أدلى بها المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون بكثير من التصريحات وأيضاً والمحللون العسكريون الإسرائيليون، فأفاد "ألون بن دافيد" المعلق العسكري في قناة العاشرة: "إن التعاون بين أجهزة الجيش والمخابرات في كل من الأردن ومصر وإسرائيل قد فاق التوقعات" (الإخباري، 2020، صفحة 2).

ثالثاً: التعاون الأمني وإعادة تجميل إسرائيل فيما يتعلق بحقيقة أن صورة إسرائيل لم تتحسن في الحي العربي، تحسن بشكل رسمي، لأن محلة الشرق الأوسط في صحيفة (يديعوت احرونوت) تقول أن هذا التعاون هو الأفضل في مجال الأمن وتوفر لإسرائيل شريكاً في مكافحة الإرهاب، واهتمام الانتخابات العربية بالانتخابات يشير إلى أن هذه الأنظمة "تبتلع كل كلمة نملكها (حسون م.، 2021، صفحة 63).

رابعاً: العمل الميداني المشترك، ويعدّ هذا تحولاً ميدانياً إذ تكشف كثير من المصادر العبرية - مع نفي عربي رسمي مقتضب وخجول - إن إسرائيل تنفذ عمليات استطلاع وضرب أهداف في أعماق عربية بمشاركة أطراف عربية، ومن أمثلة ذلك، إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد أعطى تعليماته للجيش لتنفيذ عمليات في قلب سيناء، وإن الأردن يساعد إسرائيل في مراقبة الحدود مع سوريا قرب القنيطرة، للحيلولة دون وقوع هجمات للعمق الإسرائيلي حيث أرسلت إسرائيل طائرات بدون طيار فوق حدود الأردن وسوريا، حيث تعزّز ذلك - بحسب المصادر - بعد حادثة حرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة مطلع 2015.

ويلاحظ وجود اختلاف في طبيعة الموجة الثانية من اتفاقيات التطبيع بشكل كامل عند مقارنتها مع الموجة الأولى، فلا توجد أي دولة عربية تقع على الخليج الفارسي أو تقع في الشمال الأفريقي جارة لفلسطين أو محاذية لحدودها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دور الوسيط لعقد هذه الاتفاقيات فسمتها العامة البارزة بها بأنها جميعها موجة ضد إيران، في ظل تلك الوقائع أجرت مجلة دراسات السياسة الخارجية في طهران طاولة بحث تحت عنوان: "مسار التطبيع بين العرب وإسرائيل، الأفق والنتائج" وقد دعت مختصون لحضورها في مجال السياسة الخارجية و أيضا في مجال العلاقات الدولية لبحث الأبعاد المختلفة لسياسة التطبيع (صيدم، 1999، صفحة 19).

وفيما يتعلق في تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني فق حدد سابقاً ثلاث مستويات لعلاقاته مع الدول العربية المطبوعة وهي وفق التالي (صيدم، 1999، صفحة 20):

1. المستوى الأول: يكون في مجال العلاقات السرية مع أجهزتها الاستخباراتية.
2. المستوى الثاني العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري: ويشمل مصالح الاقتصادية للدول العربية.
3. أما المستوى الثالث فهو المستوى السياسي: حيث بذلت "إسرائيل" جهود كثيرة لتطبيع علاقاتها السياسية مع دول العالم العربي، وسعت لتحقيق ذلك من خلال تلك المستويات الثلاثة من اجل حل أزمتها وهي شرعية وجودها في منطقة الشرق الأوسط.

عندما كنا نتحدث عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في وقت ما بعد عام 1994، كانت الاتفاقيات بشأن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ووقت ما بعد عام 1994، عندما تطبعت المدن علاقاتها مع إسرائيل، ولكن الآن، التطبيع الجديد للاتفاقيات التطبيعية السابقة مختلف. في الماضي، كان هناك شرط لتطبيع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي كحل للقضية الفلسطينية، وقال العرب أنه إذا لم يكن هناك حل عادل لقضية فلسطين وأعطت الفلسطينيين حقوقهم، فإن الدول العربية ستكون مستعدة لبناء علاقات سياسية مع إسرائيل ضمن آلية معينة، وفي علاقات التطبيع الجديدة نرى أن الدول العربية، مثل

الإمارات العربية المتحدة والبحرين، " (العامودي، 2016، صفحة 16) فضلاً عن ذلك، في هذا المشروع الجديد، لم تمنع الإمارات والدول التطبيع فحسب، بل أيضاً سهّلت العلاقات مع المؤسسة الإسرائيلية. (العامودي، 2016، صفحة 17).

النتائج والتوصيات

أولا النتائج

من خلال مراجعة الأدبيات في مجال الدراسة تستنتج بأن استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي شهدت ما يلي:

- تحولات في بناها الهيكلية نتيجة لتغير طبيعة التهديدات المحيطة بالكيان الإسرائيلي حيث بدأت تستوعب التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.
 - إن مفهوم إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي يعد مفهوما مرنا مواكب المتغيرات الداخلية وأيضا للمتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي.
 - يعد مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوما مطلقا يتحقق من خلال فرض السيطرة الفعلية على أرض الواقع.
 - تقوم إستراتيجية الأمن الإسرائيلي على ركائز ثابتة ومتغيرة أهمها: نظرية الردع ومفهوم الحدود الآمنة الذي يعد مفهوما متغيرا قابل للتعديل حسب متطلبات الأمن.
 - إن الإستراتيجية الأمنية لدولة الاحتلال الإسرائيلي هي الإطار الفكري التطبيقي للعقيدة الدينية وذلك بتحقيق الوصول إلى الأرض الآمنة التي وعدا الرب لهم واعتقاداتهم.
- خلق التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الأزمات والمشكلات الأمنية للدول العربية ولعلاقاتها وموقفها اتجاه القضية الفلسطينية على كل من الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والدبلوماسي والقانوني والثقافي والفكري وذلك على النحو التالي:
- الصعيد السياسي: وظف الاحتلال الإسرائيلي التطبيع لخدمة الإستراتيجية الأمنية من خلال التعنت الإسرائيلي اتجاه شروط التسوية مع الفلسطينيين وتحييد القضية الفلسطينية.

- على الصعيد الأمني والعسكري: أصبحت الدول العربية ترى بأن إيران تشكل مصدرا للخطر على أمن الدول العربية وخصوصا دول الخليج، وليس إسرائيل كما كان سابقا، حيث باتت مستعدة لإقامة تحالفات عسكري مع "إسرائيل" وهذا شكل انقلابا وتحولا جذريا للمعادلات العسكرية وأيضا الأمنية الإستراتيجية بالمنطقة، خصوصا بأن إيران ستجد بهذه الخطوة استفزازا كبيرا لها، الأمر الذي يفتح المجال أمامها لزيادة التوتر مع الدول العربية وخصوصا دول الخليج العربي.
- الصعيد الاقتصادي: يحتمل أن يكون للتحويلات الجارية - بعد توقيع اتفاقيات التطبيع - تأثيرا على النظام الاقتصادي للدول العربي بشكل عام، وعلى اقتصاد دول الخليج بشكل خاص وذلك لمقدرة اقتصاد دولة الاحتلال الإسرائيلي على اختراق الهياكل والبنى الاقتصادية للدول العربية المطبّعة بحجم يفوق مقدرة اقتصاد هذه الدول على اختراق البنى والهياكل الاقتصادية للكيان الإسرائيلي، كما أن تطور العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" الدول العربية المطبّعة يشكل عقبة كبيرة ويضع عراقيل جديدة لعملية التكامل الاقتصادي بين دول العالم العربي.
- الصعيد الأيديولوجي الثقافي والفكري: من المحتمل أن يكون لاتفاقيات وعمليات التطبيع تأثيرا سلبيا على النسق العفائدي للدول العربية المطبّعة، ويمكن أن تضرب بفكرة العروبة وتعمل على تهميشها، خصوصا فيما يتعلق باعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى والمركزية بالسياسة العربية، إضافة لمخاطر التحول الثقافي والفكري اتجاه الكيان الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فتحول مفهوم العدو والحليف لدى الدول العربية، ليصبح الكيان الإسرائيلي المحتل لدولة حليفة وصديقة وتصبح إيران العكس من دولة جارة لدولة عدو أساسي.

ثانياً: التوصيات

- العمل الممنهج والمدروس لإلغاء الانقسام السياسي بين شطري الوطن للتمكن من مواجهة خطر توظيف الإستراتيجية الأمنية لدولة الكيان الإسرائيلي لاستقطاب الدول العربية للتطبيع معها.
- تنشيط عمل وزارة الخارجية الفلسطينية لتوطيد العلاقات مع نظيرتها في الدول العربية للتوعية بمخاطر التطبيع على مصير القضية الفلسطينية.
- تفعيل عمل السفارات والقنصليات الفلسطينية في الدول العربية المطبعة والتي لديها نية للتطبيع لتسليط الضوء على مخاطر التطبيع على الشعوب العربية من خلال الغزو الثقافي و الأيدلوجي الذي سيهاجم الثقافة العربية، إضافة إلى تسليط الضوء والتنويه إلى تداعيات التطبيع على مصير القضية الفلسطينية.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

- أبو العز، إسلام (2020). *العلاقات بين إسرائيل والسعودية من النشأة للتحالف*. بيروت: بيروت للنشر.
- أبو سمرة، محمد (2020). *مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية*.
- الأسمر، وضاح (2013). *أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- آفاق. (2018). *تحديث استراتيجي صهيوني: الفرصة التاريخية في العلاقات الصهيونية العربية*، (صفحة 2).
- ألون، إيجال (1983). *تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً*. (سمير جبور، المحرر) قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- أيغور، ضياء (1996). *الصهيونية حركة عصرية*. بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد.
- البرغوثي، خلدون (2013). *علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات* (المجلد 1). فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- تال، إسرائيل (1980). *الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية*. (مؤسسة الدراسات العربية، المترجمون) بيروت.
- التطبيع: إسرائيل والبحرين تدشنان علاقاتهما الدبلوماسية الرسمية. (بلا تاريخ). *التطبيع: إسرائيل والبحرين تدشنان علاقاتهما الدبلوماسية الرسمية*. تاريخ الاسترداد 24 2، 2022، من .BBCNEWS

- جراية، الصادق (2017). مفهوم الأمن بالفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجزائر: جامعة الجزائر.
- جلال، أمين (1993). مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية (الإصدار 178). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حامد، جمال (6، 8، 2019). أوهام التطبيع العربي. قناة الجزيرة.
- حداد، يوسف (2003). الصهيونية. مجلة كنعان.
- حسون، أحمد (2019). استراتيجيات الدولة العبرية في التحالفات. بيروت.
- حسون، ميس (2021). تبعات العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي على القضية الفلسطينية. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- حسين، عبد الله (2004). المسألة اليهودية. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- حسين، عدنان (1989). التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية (المجلد 1). بيروت: دار النفائس.
- حيدر، محمد (2007). الصين وإسرائيل: علاقات عسكرية متأرجحة. مجلة الدراسات الفلسطينية.
- الخالدي، أحمد (2018). الدول العربية في الوهم. القاهرة: دار الفكر العربي.
- خضر، عباس (2003). سلسلة علم النفس الأمني الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته. غزة: مركز الوعي للدراسات والتدريب.
- داوود، سعيد (2002). التطبيع بين المفهوم والممارسة دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي. رام الله: جامعة بيرزيت.
- دركي، إيمان؛ مالك، فضيلة (2018). محددات الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية. الجزائر: جامعة الشهيد حمة الخضر.

دويك، عبد الغفار (1987). *العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948-1988*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الرجوب، عوض (2021). *التطبيع العربي مع إسرائيل بين الفتن والتحالف*. تاريخ الاسترداد 13 2، 2022، من <http://cutt.us/kd9bz>.

زروقة، إسماعيل (2016). *الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت والمتغير*. مجلة العلوم القانونية والسياسة، 12.

زريق، إيليا (2003). *الديمغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان*. مجلة الدراسات الفلسطينية.

سالم، موسى (2014). *الرؤية العربية لإسرائيل بعد حرب غزة عام 2014*.

سامي، محمود (2021). *مصالح وعقبات تقاطع بين التطبيع العربي الإسرائيلي*.

سفر التكوين، الأصحاح. (2022). *سفر التكوين، الأصحاح 15*. تاريخ الاسترداد 14 1، 2022، من <http://cutt.us/ZxUfu>.

سكرية، وليد (2009). *العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

شاي، شاؤول؛ منتس، أليكس (2017). *مفهوم معدل للأمن القومي الإسرائيلي: المكونات والجبهات والمحددات*. هرتسليا: معهد دراسة السياسة والاستراتيجيات.

شبيب، منيب (2003). *نظرية الأمن الإسرائيلي في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991-2002*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

- شحاك، إسرائيل (1997). *الديانة اليهودية وتاريخ اليهود*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- الشرعة، علي (2007). *الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط*. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- شعيب، محمد (2016). *التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية*. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية.
- شقورة، إياد (2021). *التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدوافع، الأشكال والآثار المترتبة عليه*. فلسطين: أكاديمية دراسة اللاجئين - قسم الدراسات والأبحاث.
- الصايغ، فايز (1965). *الاستعمار الصهيوني في فلسطين*. فلسطين: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع.
- صيدم، جميلة (1999). *العلاقات الفلسطينية-السلطانية في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية*. مجلة السياسة الفلسطينية.
- طاهر، علاء (1991). *حرب القضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي*. باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج العلمي.
- الطويل، جمال (13 9، 2020). *حول تطبيع الإمارات*. قناة الجزيرة.
- العامودي، معاذ (2016). *التطبيع الإعلامي مع الكيان الصهيوني*. مجلة البيان.
- عباس، خضر (2003). *سلسلة علم النفس الأمني الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته*. غزة: مركز الوعي للدراسات والتدريب.

عبد الجواد، جمال (2007). العلاقات الإسرائيلية الأمريكية 1948-1982. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي.

عبد الخالق، نيفين (2007). المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي. بيروت: دار بيروت للنشر.

عبد النبي، أمين (2009). إسرائيل والهند: توسيع نطاق "الأمن القومي الإسرائيلي". مجلة الدراسات الفلسطينية.

عبد، أحمد (2021). أبعاد التحالف الإماراتي البحريني مع إسرائيل وأثره على الأمن الإقليمي العربي. القاهرة: جامعة السويس.

عدنان، ياسين (2018). التحالف الدولي الحديث. دار الفكر العربي.

عريقات، أماني (2012). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي "القضية الفلسطينية" 1979-2011. فلسطين: جامعة القدس.

عقل، صلاح (2020). اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية والفرص السياسية المتاحة.

علام، مصطفى (2010). التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل من شد الأطراف إلى البئر. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.

غارودي، روجيه (1990). إسرائيل اليهودية والصهيونية. بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر.

الفاعوري، أحمد (2011). التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012). عمان-الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

الفتلاوي، سهيل (2002). جذور الحركة الصهيونية. عمان: دار وائل.

القمني، سيد (1998). إسرائيل التوراة التاريخ التضليل. القاهرة: دار عباد للطباعة والنشر.

لحام، محمد (2007). *العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى العام 2004*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

لوسنيك، إيان (1984). *العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية*. وكالة أبو عرفة للنشر والتوزيع.

محسن، صالح (2001). *الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

محمد، إسحاق (2012). *العلاقات الهندية الإسرائيلية أثناء الحرب الباردة وبعدها*. *المجلة السياسية الدورية*.

المحمدي، محمد (2016). *التطبيع خيانة أم وجهة نظر*. القاهرة: دار الفكر العربي.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. (1994). *التقرير الاستراتيجي العربي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). *التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (2018). *التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين*.

مسلم، سامي (2012). *تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية*. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

المسيري، عبد الوهاب (2002). *انهيار إسرائيل من الداخل*. القاهرة مصر: دار المعارف.

المصري، محمد (2008). *نظرية الأمن الإسرائيلي* (المجلد 1). رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2016). مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 2022، من

<http://cutt.us/o FtPA>

موقع السبيل الإخباري. (13 5، 2020). موقع السبيل الإخباري. تم الاسترداد من

www.assabeel.net

موقع سياسة بوست. (9 4، 2015). تم الاسترداد من موقع سياسة بوست.

النجار، حسين (2016). أرض الميعاد دراسة علمية للوعد الإلهي لنبى إسرائيل بأرض الميعاد على

ضوء الكتب السماوية. القاهرة: دار المعارف.

النجار، غسان (2017). أثر اللوبيات الصهيونية على التطبيع. القاهرة: دار الفكر العربي.

الهور، منير؛ موسى، طارق (1983). مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982 (المجلد 1).

عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر / دار الجليل للنشر.

هيكل، محمد (1996). المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل "الأسطورة والإمبراطورية والدولة

اليهودية" (الإصدار 1، المجلد 1).

وثيقة إعلان اتفاق مبادئ السلام مع الإمارات. (2021). وثيقة إعلان اتفاق مبادئ السلام مع الإمارات.

يونس، محمد (2012). أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية بين عامي

2000-2007. القاهرة: جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية

vick, k. (2018). The Saudi Crown Prince Thinks He Can Transform the Middle East, Should We Believe Him? *Time*.



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE EFFECT OF SECURITY DIMENSION
ON NORMALIZATION BETWEEN ISRAEL
AND ARAB STATES**

**By
Walaa Ahmad Balawi**

**Supervisor
Dr. Ibrahim Abu Jaber**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies,
An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2023

THE EFFECT OF SECURITY DIMENSION ON NORMALIZATION BETWEEN ISRAEL AND ARAB STATES

By
Walaa Ahmad Balawi
Supervisor
Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

The study aimed to identify the effect of the security dimension on normalization with Arab States. Moreover, to recognize the Israeli security theory and its employment at the service of Israel's interests, and to study the impact of the security dimension and its role in raising the pace of normalization of the Arab States with Israel, as well as to study the repercussions of normalization between the Israeli entity and the Arab States on the Iranian Arab relations, and to demonstrate Iran's indirect role to tempt Arabs towards normalization.

To achieve the objectives of study, the study used the historical approach, where the study recounted the history of normalization of the Arab States and Israel, it also used the descriptive and analytical approach due to its appropriateness to the study to describe and analyses the strategy in which Israel relied on in normalizing with neighboring Arab States at first, and, then, extending to the other Arab States. The study concluded many results: The Israeli national security strategy witnessed shifts in its structures constructions due to the constant change of the threats surrounding the Israeli entity, as it began to absorb the changes taking place at the level of internal, regional and international environment, and that normalization with Israeli occupying State led to a set of problems and crisis for Arab security and Arab relations towards the Palestinian cause.

The study recommends doing the systematic work to get the Palestinians to unite to confront the danger of the employment of Israeli security theory that aims to get the Arab States to normalize with Israel, activating the work of the Palestinian Ministry of Foreign Affairs to consolidate relations with other Arab States to raise awareness of the dangers of normalization on the Palestinian cause.

Keywords: security dimension; normalization; the Israeli entity; Arab States.